

















في الكثرة بحيث يستمر ما وياؤه او وجه الارض وفيها ايضا الجاء  
 على اعطاء فعل بمعنى فاعله فاعل فعل بمعنى مقول قد قلبوا  
 امداق الاخذ والانتخاب اي اخذ الغنمة يراد به جدتهم نظر  
 الى الكتاب بعين الاخذ والانتخاب كما يقال نظر اليه بعين القبول  
 الانصاف قر عليه بمعنى مذكر والحق المسخ على ذلك الكتاب والمسخ  
 بتدوير الصورة بصورة الاذن من الاولى ففيه اشارة الى التمام  
 من هذا الكتاب معاني وعبر وعنا بعبادته كانت العبادات اداء  
 من عبارات الكتاب اضرب عن هذا الخطب يقال ضربت  
 اي صرف عنه اي صرف نفسي عنه قال الله تعالى افترى عنكم  
 الذكرفها واصله في الركاب اذا اراد ان يصرف ماله ضربه  
 ليعدله فوضع الضرب موضع الصرف في المصادف ضربت عنه  
 اي تركته وامسكت عنه فعمل هذا الحاجة الى اعتبار حذف فمفعول  
 الضرب فكانت بانها اصل المعنى لامعنا اخر غير الضرب  
 صفحا اي اعراضا ولا اعراضا ومعرضا على انه مصدر او مفعول  
 احوال وفسر بالاول والثالث قوله تعالى افترى عنكم الذكرفها

كما ياتي كشفا الكشح يبين الحاصل في الضلع الحذف فتولي طوي فلان  
 كشفا اذا قطعك كذا في الصحاح ومعنى دون مراد قد اطلوهم  
 وقيل الوصول اليه باسمها اي جميعها والامر القدر الذي  
 به الاسير واذا ذهب الاسير يسه فقد ذهب جميعه وينسب  
 منه قوله اخذ الشئ بيمينه وهي قطعة الجبل البالية فومن اخراها  
 بيمينها وهو متعلق بمحذوف اي قولنا شيا عن اخرها وانته  
 يستلزم شاء القول عن جميعها وقيل عن اخرها الى اولها وكذا  
 عن دون من باباه وقيل عن جميعها تغييرا بالجزء عن الكل وقيل  
 متباعدة عن اخرها فيفيد اليها الغنمة في العموم واورده عليه بانه  
 رتبها بقره خلاف المقص لان التباعد عن الآخر كما يكون بعد  
 المجاوزة عند تكون قبل الوصول اليه ايضا وقيل اي تجاوز لغز  
 اخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه غناه الله لان بعضه تضمن  
 مع التعدي والمجاوزة فينبغي ان يقدر من اول الامر التقيد  
 والمجاوزة قصر السافة وتقدر عن التكرار قد نص اليوم  
 ماء نصب الماء نضوبا اي غار وعن الاصمعي الناصب المتعبد  
 في قوله تعالى ان يفرق بين الماء والماء في قوله تعالى

في قوله تعالى ان يفرق بين الماء والماء في قوله تعالى

في قوله تعالى ان يفرق بين الماء والماء في قوله تعالى

في قوله تعالى ان يفرق بين الماء والماء في قوله تعالى



المراد بالاحاديث في هذا الباب  
 انما هي التي لا يمكن ان يكون  
 فيها اختلاف ولا تنافي  
 في المعنى والبيان  
 والادراك والاعتقاد  
 والافعال والاعمال  
 والادب والادب

والزواجر من المنظر لا يخفى لطف قوله خلافا لثرفان شجر الخلاف لا تزل  
 وللاذهن الاختلاف بلا تنجيد والادراج جمع درج ودرج الكتاب  
 يقال ذهب منه كدراج الرياح اي هدر المراد من بقاء انوار السلف  
 ما بقي من انوارهم من لطائف الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن  
 او دواجد وبقاى سوقه والاعتقاد به والالتفات اليه او من يقر فوا  
 هذا الفن وينشرها ويرفعها بالاشتغال ببلحنه واستخراج لطائفه  
 وقيل المراد من بقاء انوار السلف المولى الاعظم بهاء الدين الخلواني  
 وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح الاباطيل  
 واسع فيه دقايق الحمى يجمع على الاباطيل والبطاح على غير القياس  
 والمعنى ذهب تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكريات  
 الترمذ والبطوح في سيرا لابل انما يظهران فيها التالبا والعلامات  
 تشبه الحال ذهاب تلك الاحاديث بحال ذهاب الشارين على المطايا  
 في البطاح وسيلان البطاح باعناقها ومجوز ان يعتبر تشبيه الاما  
 بالشارين عليها في الذهاب على سبيل الاستعانة بالكناية ويكون اثباتا  
 للمطايا للاحاديث تمجيلا وذكر الاعناق وسيلان البطاح بهان شجا

والمطايا لا تزل  
 في هذا الباب  
 والادراج جمع  
 والافعال والاعمال  
 والادب والادب

المراد بالاحاديث في هذا الباب  
 انما هي التي لا يمكن ان يكون  
 فيها اختلاف ولا تنافي  
 في المعنى والبيان  
 والادراك والاعتقاد  
 والافعال والاعمال  
 والادب والادب

وان يعتبر فيه تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقه ليجن الماء ويكون ذكر  
 الاعناق وسيلان البطاح بهان شجا التشبيه واما الاخذ والانتساب  
 ذكرا فلا ان جملة مسالوة اختصار الشرح مطلقين بان اياب الطلب قد  
 تقاصرت هم حير وان اصواب الاشغال قد فصلت الاخذ والانتساب  
 واعتدرا نائبا عن عدم انجاح مسؤلهم بما ذكر من الاتيان بما يحسنه  
 جميع المطابع ليس من قدرة البثرة وان هذا الفن قد كسد سوقه وقد  
 دواجد ودفع ثامن تعليله وليحتاج الى الدفع بان الاخذ والانتساب  
 امر ينشط لارتكابه من يرتكبه العاقل الذي يقع الاخذ والانتساب في  
 كلامه ينشط لارتكابه من يرتكبه ويؤيد لافق قوله فلا أرض من كان  
 الكرام يضيب فهو كالتعليل المتقدمه وذكر اليب بهان شجا ايضا فان  
 وفي بعض النسخ وللارض بالواو وهذا ينقسم على الوجهين اما على الاول فقط  
 واما على الثاني فهو انه على طريقه قوله وكيف ينه آه ومنظوم في سلكه  
 ذكرنا على وجه ذكرنا في قوله واما الاخذ وهو انما التفصيل الجمل الواقع  
 في ذهن السامع فانه لما اعتد رعن عدم الاعراف بمسؤلهم وقع في ذهن السامع  
 انه باي شئ يدفع ما علوا به مسؤلهم فقال واما الاخذ وقوله

المراد بالاحاديث في هذا الباب  
 انما هي التي لا يمكن ان يكون  
 فيها اختلاف ولا تنافي  
 في المعنى والبيان  
 والادراك والاعتقاد  
 والافعال والاعمال  
 والادب والادب







من وجه التعبير عن كونه قولا بكونه باللسان لان الغالب ان القول  
 يكون باللسان ويتبادر من كونه به ان يكون قولا وبالجمله فتباد الله  
 تعالى ان كان حقيقة فحمد ايضا لك وان كان مجازا فجاز فلا وجه  
 للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يمتنع الاحتراز بالانواع  
 التعريف الابدان من ارادة القول وعلى الثاني لاحاطة الاحتراز  
 واعلم ان بين تعريف الذي ذكره ههنا وبين ما ذكره في الشرح و  
 التناوب باللسان على الجميل عموم من وجه لانه ترك ههنا قيد  
 على الجميل وذكر قيد كونه على قصد التعظيم وعلى في الشرح  
 ثم ويصدق المذكور ثمة على تناوب ههنا يصدر على قصد التعظيم لا على الجمل بخلاف المذكور  
 الجمل لا على الصدق والتعظيم بخلاف

ثم اعلم ان كون صفاته تعالى صادرة عنه بالاختيار او بالاجاب انما يتصور على ضربين  
 اولهما ان يكون صفاته تعالى زائدة على ذاته وتنازع القول بغيرها كما هو في صفاته  
 فلا صدور لا بالاجاب ولا بالاختيار وتمايزه على صفة في ذاته  
 الصفات لو كانت زائدة فانه تعالى قصد درجته انما  
 بالاجاب فليكرم كونه تعالى قاعلا موجبا في البعض وهو خلاف  
 هذا الحمد لان حده لم يقع في فعله اللهم الا ان يقال الجميل الغرض  
 ان يكون جميلا في الواقع وان يجعله الحمد جميلا والظاهر ان الحمد  
 الصورة المذكورة تجعل المحمود عليه جيلا ويصفوه بصورة تبيح  
 وهو انه ذكره وان الحمد يحقق الامر بالاختيار وما ذكره ههنا  
 من القيد به ولا يجد ان يخرج الاطلاق بانه لا يوجب اشكالا لحد  
 تعالى على صفاته لانه لا يثبت لاختياره عندهم والامر حده في ذاته  
 في موضع ولا يجوز التناوب في الحمد على الملكات النفسانية من العبد  
 من التجليات والحلم وغيرها او بالجمان لا ين كيف يبنى الشكر الجاني  
 الاعتقاد عن التعظيم لان لا معنى لاتبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا  
 يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه عليه ولو اطلع الشاكر  
 او فعل ذلك المطلع هو المبنى حقيقة لا الاختلاف فلا يكون تعريف  
 الشكر بالمبنى جامعا ولا قوله او بالجمان صحيحا لانه لا انباء له اصلا  
 لان انقوا معنى الانباء ان يفيد معرفة المبنى معرفة المتبادر منه ولا يتكلم  
 في الجاهل بالمبنى ولا يربط في تحقق ذلك في الشكر الجاني وما ذكره من  
 الامناء في المطلع المذكور ان اراد به حصر الانباء عن تعظيم النعم

هذا الحمد

مختصر لكتاب خاله مسجد اعظم . قم

ثم اعلم ان كون صفاته تعالى صادرة عنه بالاختيار او بالاجاب انما يتصور على ضربين  
 اولهما ان يكون صفاته تعالى زائدة على ذاته وتنازع القول بغيرها كما هو في صفاته  
 فلا صدور لا بالاجاب ولا بالاختيار وتمايزه على صفة في ذاته  
 الصفات لو كانت زائدة فانه تعالى قصد درجته انما  
 بالاجاب فليكرم كونه تعالى قاعلا موجبا في البعض وهو خلاف  
 هذا الحمد لان حده لم يقع في فعله اللهم الا ان يقال الجميل الغرض  
 ان يكون جميلا في الواقع وان يجعله الحمد جميلا والظاهر ان الحمد  
 الصورة المذكورة تجعل المحمود عليه جيلا ويصفوه بصورة تبيح  
 وهو انه ذكره وان الحمد يحقق الامر بالاختيار وما ذكره ههنا  
 من القيد به ولا يجد ان يخرج الاطلاق بانه لا يوجب اشكالا لحد  
 تعالى على صفاته لانه لا يثبت لاختياره عندهم والامر حده في ذاته  
 في موضع ولا يجوز التناوب في الحمد على الملكات النفسانية من العبد  
 من التجليات والحلم وغيرها او بالجمان لا ين كيف يبنى الشكر الجاني  
 الاعتقاد عن التعظيم لان لا معنى لاتبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا  
 يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه عليه ولو اطلع الشاكر  
 او فعل ذلك المطلع هو المبنى حقيقة لا الاختلاف فلا يكون تعريف  
 الشكر بالمبنى جامعا ولا قوله او بالجمان صحيحا لانه لا انباء له اصلا  
 لان انقوا معنى الانباء ان يفيد معرفة المبنى معرفة المتبادر منه ولا يتكلم  
 في الجاهل بالمبنى ولا يربط في تحقق ذلك في الشكر الجاني وما ذكره من  
 الامناء في المطلع المذكور ان اراد به حصر الانباء عن تعظيم النعم

هذا الحمد  
 مختصر لكتاب خاله مسجد اعظم . قم



العلاج  
في الجذام  
والنقرس

لا فخر في العلم الا بعد العلم بالحق  
 ولا فخر في العلم الا بعد العلم بالحق  
 ولا فخر في العلم الا بعد العلم بالحق  
 ولا فخر في العلم الا بعد العلم بالحق

نقطه از انصاف و عفو  
و عفو از انصاف و عفو

۸۲  
فی سبب تائید و تخریب  
فی سبب تائید و تخریب







والنصيب للزوجة من الميراث

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

انزل  
 ما اوتيت من انبياء  
 بنو عبد المطلب  
 الذين هم من آل محمد  
 فكل واحد منهم  
 نبي في نفسه  
 واما ما اوتيت  
 من انبياء  
 بنو عبد المطلب  
 الذين هم من آل محمد  
 فكل واحد منهم  
 نبي في نفسه

الحافى على العام في كل يوم في كل يوم في كل يوم



بانه تعليل ما يضمنه من مطلق الخاص على العام وهو مطلق المذكور  
 ان جعل العام اذ في ضمير اخص لان كل قاصو ضمير العام  
 ياباه التعليل الاخر وهو قوله تنبها على فضيلة نعمة البيان لان التنبه  
 انما يحصل بالخطبة لونه خاصا بعد العام ومعلوم ان التعليل يمكن  
 التوجيه بانه يعتبر اذ لا عطف على قوله وتنبها على رعاية ثم جعل  
 المجموع علة ولا شك ان حصول المجموع يتوقف على عمل خطبة  
 كونه خاصا معطوفا على عام فليتامل مالم يغفل ذكره وان كان  
 التعليم لا يتعلق لا بفعل المعلوم لان المراد بالمعلم ما يمكن تعلمه  
 اي ما لم تعلم بيقيننا واجتهادنا احدا من قوله تعالى وعلى الله  
 ما لم تكن تعلم كما سمعت منه راحة الله ويمكن ان يكون فائدة التبرع  
 بانه تعالى رقاؤه من حضيض الجهل الى ذروة العلم فخطبه وحده  
 كونه نعمة غاية الظهور كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى  
 الانسان ما لم يعلم اي نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم وقد يتوقف

ملاحظة عموم كلمة ما تقرر في الفائدة اي الخطاب المضمون في  
 ان افضل مصدر بمعنى المفعول والفعل فهو مجاز لغوي ولك  
 ان يجعل الفضل بمعنى المصدر على ما هو حقيقةه وتعتبر الجوز

نزع اذا غفلت حقا اذا ذكرت فانما اقبال وادبار  
 اراثة

في اضافته الى الخطاب على طريقة جرد فطيفة واخلاق نياح فاصلا  
 خطاب فصل غور جل عدل وانما هي اقبال وادبار فحان هذا  
 اوفق به الحلية ائمة المعاجين رجوا التجوز العقلي فانما هي اقبال  
 وادبار على حذف المضاف اي ذات اقبال ذلك ان لا تعتبر  
 في الكلام تجوز اصلا بمعنى انه تعالى اعطى الرسول عليه السلام  
 خطابا مفصولا او فاصلا ان يكون المصدر من العلوم ويجوز

وفي هذا الوجه دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بين اتي  
 فصل الخطاب وحال الشرف انما كون خطابهم فاصلا او مفصولا  
 لاذات الخطاب يتبينه من تبين الشيء علمه بينا يعني ان  
 خطابهم خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم الملامح مما جعل  
 بفصاحة الكلمة والكلام وقد مر كون الفضل بمعنى المفعول  
 لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب يكون مفصولا لا يكون

فاصلا بدليل اهيل لان التخصيص يرد الشيء الى اصله وعلى ما  
 نقله الساعن بعض الاعراب انه قال اهل واهل والواو والفاء  
 ان اصله اهل بهذين جمع طاهر بناء على ما اشتكر من جواز

الفرقة القاطنة على اهل البيت  
 فيكون اهل البيت اهل البيت  
 فيكون اهل البيت اهل البيت

في اضافته الى الخطاب على طريقة جرد فطيفة واخلاق نياح فاصلا  
 خطاب فصل غور جل عدل وانما هي اقبال وادبار فحان هذا  
 اوفق به الحلية ائمة المعاجين رجوا التجوز العقلي فانما هي اقبال  
 وادبار على حذف المضاف اي ذات اقبال ذلك ان لا تعتبر  
 في الكلام تجوز اصلا بمعنى انه تعالى اعطى الرسول عليه السلام  
 خطابا مفصولا او فاصلا ان يكون المصدر من العلوم ويجوز

وفي هذا الوجه دقة ولطافة فان حقيقة النعمة المختصة بين اتي  
 فصل الخطاب وحال الشرف انما كون خطابهم فاصلا او مفصولا  
 لاذات الخطاب يتبينه من تبين الشيء علمه بينا يعني ان  
 خطابهم خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم الملامح مما جعل  
 بفصاحة الكلمة والكلام وقد مر كون الفضل بمعنى المفعول  
 لان شرف الخطاب من حيث هو خطاب يكون مفصولا لا يكون

فاصلا بدليل اهيل لان التخصيص يرد الشيء الى اصله وعلى ما  
 نقله الساعن بعض الاعراب انه قال اهل واهل والواو والفاء  
 ان اصله اهل بهذين جمع طاهر بناء على ما اشتكر من جواز



نعمت پرست که در مسافران در دست گردیده اند و از این خبر است ۲۲

والمعنى ان الله تعالى اذا اراد ان يبعث في امة نبي قالوا لا نقدر الا ان ياتيهم بالبينات من ربهم فلو لم يكن الله تعالى قاطعا على عباده ان يقولوا بآياتنا انما هي آيات الله ورسوله لكانت الامم كلها كفارا بالله تعالى ولولا ان الله تعالى قد علم انهم لو لم ينزل اليهم البينات من عند ربهم لم يكونوا مسلمين لكانت الدنيا كلها كافرا بالله تعالى ولولا ان الله تعالى قد علم انهم لو لم ينزل اليهم البينات من عند ربهم لم يكونوا مسلمين لكانت الدنيا كلها كافرا بالله تعالى

[illegible]

لاستغفر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الکبریا که در کون صد انعام انفرخ برک آواهاج

لاستزادة آياه والاصل مما يكن من شئ قد يسبويه اما زيد فقط  
معناه مما يكن من شئ فزيد منطلق واختلف في تفسير كلامه  
الجملة لان مراده في الاصل كادك حذف مما يكن من شئ  
وانبت اما ما قبلها كما اقبل نعم مقام الجملة وفي كلام من لا يعبد  
انه حذف يكن من شئ وغيرهما الى اما قبل الماهية وتقليم  
المهية لكونها في الجملة لصدور الكلام ولانها من اقصى الخلق وادقها  
اي بعض الاحيان وذلك اذا كانت للاستفهام هذا ما بعده وهو  
المبني في اليم وهو فاسد لان اما حرف ومما اسم ولم يجعل في  
كلامه تغيير الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان  
المعنى الجيت وهو ان اما ينبغي لزوم ما بعد فانها لما قبلها لانه  
كان في الاصل لك بل الاصل ان يكن من شئ فحذفت النون فزيد  
ما وادغيت النون في الميم وفقت هزة حرف النون والاسمية لانه  
لكن كان في الهمزة ثم تضاعف الهمزة  
للبتداه هذا احسن من عبارة الشرح وهي لصوق اسم اللانز للبتداه  
كاذكرنا في الحاشية وقوله لانه الصوق الاسم يتوجه عليه تعالى اما  
قال ان رفع اللانز صفة للصوق فظاهر ان الصوق الاسم لا يلزم  
ان كان من المقربين فروح كذا  
عليه في بعض الحواشي ان البتداه محذوف اي اما المتوفى وقال الد

[illegible]

الملك محمد بن عبد العزيز



اللزوم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسماء او انما يزيد  
 فنطلق اولاد الالية المذكورة اقامة لللازم مقام اللزوم وانما  
 لازم في الجملة على ان يكون كل من الاقامة والابقاء تعليل لكل  
 من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم او نحوهما ويحتمل ان  
 يكون على طريق التفسير والشرح وتباين شيئا وانما قال في الجملة  
 لان الفاء لم يبق مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط في جميع  
 اجزاء الجزاء والتمت الفاء في خلاها واللازم للبند انما  
 الاسم في وانما لم يبق مقامه بل القائم مقامه انا وهو حرف وانما  
 ابقاء الاثر فلكونه في الجملة نظرا بالنسبة الى لزوم اللصوق لان  
 اللازم للبند انما هو اسمية ولم يبق منها اثر لان القائم مقامه  
 حرف وانما بالنسبة الى لزوم الفاء فيمكن ان يوجد بان لان الشرط  
 انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 هذا بيان لعدم تحقق الاقامة والابقاء من كل وجه وانما بيان  
 تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء وانما  
 بالنسبة الى لزوم اللصوق فالتصديق الاسم بانما في حكم لصوق

في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء

الاسمية

عن سنان البجلي  
 ان قولك تعلم البنية كان لا  
 تعلم البنية تعلم على البنية قلنا قد بان  
 فناء كذا اذا كان اسما على البنية قلنا قد بان  
 لا لا حظ عليه في البنية قلنا قد بان

لصوق الاسمية بها لان لصوق الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية  
 لانما القائمة مقام البند ما تبقى من البند المحذوف ولما بان تحققها  
 من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء ففوان الفاء وان وقعت في خلال  
 الجزاء لكن هذا الوقوع عارض لما منع من كون الفاء على ما كان عليه في  
 الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة نواحي حرفي الشرط والجزء  
 فالفاء واقعة في المصدر اصاله وتقديرا ومقام الشرط قبل الجزاء فيقع  
 القول باقامته مقام الشرط الذي هو ملزم ومهام من هذا الوجه وانما بيانها  
 بالنسبة الى لزوم اللصوق ففوان الاسمية لانها لا جعلت لاصدقها  
 على الوجه الذي ذكرنا كان لصوق الاسم لازما اقيم مقام ملزومه وهو  
 علم البلاغة وهو علم المعاني والبيان وعلم قواعد الالفاظ وهو البديع  
 شعر بظاهرة انه حل قولك علم البلاغة على المعنى العلمي لا اللفظي وجعل  
 قوله وتوابعها عطف على البلاغة وكذا حل قوله وتوابعها على انه علم  
 للبديع وكلاهما لا يخفى عن الاشتمال اما الاول فلانه يلزم العطف على  
 جزء الخط ويصح ضمير البديع باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلزم  
 كون البلاغة علما للمعاني كعلم البلاغة كقولنا صاحب المشاف في

عن سنان البجلي  
 ان قولك تعلم البنية كان لا  
 تعلم البنية تعلم على البنية قلنا قد بان  
 فناء كذا اذا كان اسما على البنية قلنا قد بان  
 لا لا حظ عليه في البنية قلنا قد بان

في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء

في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء  
 لان الفاء في قوله انما هو الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال الجزاء



رمضان وشهر رمضان او ينسب ان قوله وعلم توابعه الشارة  
الى ان الضاق محذوف فالمعروف عليه علم البلاغة ويكون جز  
توابعه الجز الاخيرة قوله تعالى والله يريد الاخيرة اي غرض الاخيرة وسيد  
بعض الاشكال وعلى الاول ينسب مع كده واما الثاني فذلك العلم لو كان  
لكن علم توابع البلاغة او توابع البلاغة لتوابعها وهو ذو على  
الاقل يكون في توابعها تغيير ان ينافي كل واحد منهما تعلية احد  
محذوف بعض العلم والاخر اقامة المضمرة مقام المظهر فيد الان ينسب  
مثل ما ذكرنا في رمضان وشهر رمضان فيندفع التغيير الاول  
الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن ان يفرج قوله علم البلاغة  
على معنى علم زيادة اختصاص بالبلاغة وهو علم المعاليم  
ولذا قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص بتوابعها  
وهو علم البديع بقوله لا بصيرة من العلوم اشارة الى ان النقص  
لضيق بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع ما قيل ان العرب يعرفون  
ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم المحصر بقوله فيكون من ادق المع  
تفريع على ما تقدم بواسطة مفرد من مشهور قولوا تعادوهي ان  
تتفرع على ما تقدم بواسطة مفرد من مشهور قولوا تعادوهي ان

دقائق العربية اذ قد رافق العلوم فلا يتوجه ان دقة العلوم توجب  
دقة العلم لادقته ولو صحت هذه المقدمة فليست مسئلة والشوق  
لتعني شهرتها عن ذكرها اي به يعرف ان القرآن معجز لا ينق ان اراد  
معرفة نفس اعجاز القرآن فلمصر غير مستقيم لان الاعجاز يلزم ما يذكر في  
علم الكلام حيث يبحث عن كون القرآن معجزة للرسول عليه السلام  
وان اراد معرفة ان اعجازه لكمال البلاغة لا للضرورة او السليقة عن  
الاختلاف والناقض او غيرهما فذلك ايضا لان ذلك يعرف بما ذكر  
في علم الكلام في النبوت وما يذكر في بعض كتب هذا الفن لانا  
نقول اننا نعرف ان الاعجاز نابضه بنا على كونه اعلم مراتب البلاغة  
وهذا لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتبين بانه في اعلى مراتبها  
وذلك انما يحصل بعلم البلاغة لا بما يذكر في علم الكلام فليست اما ولو  
جعلت قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة الكلية  
تكون في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اذ دفع الاشكال فان قلت  
يجب ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما احد الاعجاز فغن العلوم  
ان القرآن واقع في حد الاعجاز واما ان كده في الطرف الاعلى فذلك  
لان الاعجاز هو العلم بالبلاغة والاعجاز هو العلم بالبلاغة

نفسه  
لأنه  
معرفة  
بأنه  
معجز  
لا ينق  
ان اراد  
معرفة  
نفس  
اعجاز  
القرآن  
فلمصر  
غير  
مستقيم  
لان  
الاعجاز  
يلزم  
ما يذكر  
في  
علم  
الكلام  
حيث  
يبحث  
عن  
كون  
القرآن  
معجزة  
للسيد  
عليه  
السلام  
وان  
اراد  
معرفة  
ان  
اعجازه  
لكمال  
البلاغة  
لا  
للضرورة  
او  
السليقة  
عن  
الاختلاف  
والناقض  
او  
غيرهما  
فذلك  
ايضا  
لان  
ذلك  
يعرف  
بما  
ذكر  
في  
علم  
الكلام  
في  
النبوت  
وما  
يذكر  
في  
بعض  
كتب  
هذا  
الفن  
لانا  
نقول  
اننا  
نعرف  
ان  
الاعجاز  
نابضه  
بنا  
على  
كونه  
اعلم  
مراتب  
البلاغة  
وهذا  
لا  
يعرف  
على  
التحقيق  
والتفصيل  
الا  
بان  
يتبين  
بانه  
في  
اعلى  
مراتبها  
وذلك  
انما  
يحصل  
بعلم  
البلاغة  
لا  
بما  
يذكر  
في  
علم  
الكلام  
فليست  
اما  
ولو  
جعلت  
قوله  
لكونه  
متعلقا  
بقوله  
يعرف  
فيكون  
المعنى  
ان  
المعرفة  
الكلية  
تكون  
في  
اعلى  
مراتبها  
انما  
يحصل  
بهذا  
العلم  
اذ  
دفع  
الاشكال  
فان  
قلت  
يجب  
ان  
الطرف  
الاعلى  
وما  
يقرب  
منه  
كلاهما  
احد  
الاعجاز  
فغن  
العلوم  
ان  
القرآن  
واقع  
في  
حد  
الاعجاز  
واما  
ان  
كده  
في  
الطرف  
الاعلى  
فذلك  
لان  
الاعجاز  
هو  
العلم  
بالبلاغة  
والاعجاز  
هو  
العلم  
بالبلاغة



التي هي في  
المراد بالمراد

فان بعض الابات على طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله على مراتب  
البلاغة قلت المراد بالمراد على مراتبها ههنا ما بعد الطرف الاعلى وما قبله من  
وهو هذا الاعجاز . وتبيده وجوه الاعجاز والاستعانة بالذاتية كغيره  
ان يشهد شئ في النفس فيك عن ذكره ان كانه سوى المشبه ولا  
التجيلة ان يثبت للمثبه شئ من لوازم المشبهه والايهام ان يدلفظ  
معينان قريب وبعيد يراد البعيد والترشح ان يذكر شئ يلائم المشبه  
وذكر الشارح ههنا وجهين الاول ان يشهد في النفس وجوه الاعجاز لانها  
المجتمعة تحت الاستار ويثبت الاستار للوجوه فالنشد استعانة بالذاتية  
والاشارات استعانة بتجيلة وذكر الوجوه ايها فان الوجه يستعمل في  
معنيين العضو المحصور وهو المعنى القريب والقريب وهو المعنى  
البعيد وازيد ههنا البعيد والثاني ان يشهد نفس الاعجاز بالمعنى  
ويثبت الوجوه للاعجاز فالنشد استعانة بالذاتية والاثبات استعانة  
وذكر الاستار ترشح لكونها ملائمة للنشد وهو المحصور المحذور  
قلت الترشح كاسم ما يقترن بلفظ المشبهه فلا يتصور في صورة  
الاستعانة بالذاتية فانه لا ذكر للمثبهه فيها أصلا وان جعل الترشح

التجيلة

فان بعض الابات على طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله على مراتب

التجيلة كافتل عنده فينوجه عليه ان الترشح انما يكون في الاستعانة  
للمثبهه على المشبهه لا للمثبهه في نفسه بل لما لا يلائم المشبهه والتجيلة على  
لصالحها على عار عن التشبه قلت قد صرحوا بنبوت الترشح  
المرسل حيث قالوا في قوله عليه السلام اسر عكن لموافي اهلها بل ان

قوله اطولكن ترشح للجان المرسل في اليد مع انه لا تشبهه في أصلا في  
بما ذكره من الافتراض بلفظ المشبهه فالظاهر ان ارادوا ان ذلك فيما اذا  
والكلام يشهد وما ذكره من التفسير فانما هو للتوضيح الذي في الآيات  
لامطلقا لانها مما يليق به ريجد من الغل فعمل فيها العامل وان  
ولا يمنع عن عمله فيما كل مانع ولهذا جعل فيها معنى حرف التي لقوله  
ما انت سبعة ربك بمنحون اي ان شئ سبعة ربك عندك المنحون ولا  
معتز بمنحون ومعنى اسم الاشارة لقوله تعالى فذلك يومئذ عسير  
فالتبرؤ من معني الضمير لقوله الشكر وما الحرب الا ما علمت  
فذكرت وما هو غيبا بالحديث المرجح اي ما حدثني عنها واد  
بالطرف ههنا ما بعد الطرف الحق اعني اسم الزمان والمكان  
وهو الجار والمجرور وما ذكره الترشح من الطرف فانما اراد التبرؤ

المراد بالمراد

فان بعض الابات على طبقة من البعض فكيف يستقيم قوله على مراتب

المراد بالمراد



الحققي واستعرف الفرق بينهما وهوان الزايد متعين في الحسنة  
 التطويل وفي قوله الفرق دون ان يقول فرقا اخر نوع اشعار بان ما ذكر  
 ههنا ليس فرق يعتد به وذلك لان هذا الفرق انما هو محجب المفهوم  
 فقط لان ما ذكر من المعينين متساويان صدقا والفرق الذي ياتي  
 فهو ينفذ الفرق بينهما اذ انما يتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح  
 وهي حكم كل اي قضية كلية حكم فيها على جميع افراد موضوعها  
 كقولك كل حكم الفلاني منكرو يؤكد ولهذه القضية فروع وهي القضايا  
 التي حكم فيها لمجبول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل هذا  
 الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع  
 اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على  
 جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته  
 حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق  
 فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته  
 جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه  
 في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من  
 انما هو محجب المفهوم

هذا الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من انما هو محجب المفهوم

هذا الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من انما هو محجب المفهوم

فلي اخص من الاشبه لا يعني ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه  
 لا يتعين ان المراد من الذكر لا يثبت ان يكون الذكر له فقط وكذا المراد  
 من الذكر لا يوضح انما ان يكون الذكر له فقط وانما ان يكون الذكر له  
 في الجملة سواء كان الذكر لا مر اخر ايضا ولا فعلا الا في بيان تباين كليهما  
 وعلى الثاني يكون بينهما مفهوم وخصوص من وجه بل يعني ان كل  
 ما يصلح شاهدا يصلح مثلا من غير عكس لان الاثبات لا يتغير في كل  
 بل لا بد من كونه معتد به بان يكون من التثنية والواحدية او كلاهما من  
 فهو ينفذ الفرق بينهما اذ انما يتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح  
 وهي حكم كل اي قضية كلية حكم فيها على جميع افراد موضوعها  
 كقولك كل حكم الفلاني منكرو يؤكد ولهذه القضية فروع وهي القضايا  
 التي حكم فيها لمجبول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل هذا  
 الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع  
 اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على  
 جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته  
 حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق  
 فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته  
 جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه  
 في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من انما هو محجب المفهوم

هذا الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من انما هو محجب المفهوم

هذا الحكم المنفرد الى المنكر يؤكد تؤكد وذلك والاصل ينطبق على فروع اي منطبق عليها بالقوة القريبة من الفعل ومعنى انطبق الحكم على جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه في قوله جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فعناه صدق مفهوم موضوع ذلك الحكم على جزئياته جزئياته ترجع الى ذلك المحذوف فتعين المحذف على هذا الوجه في ينطبق اي لصدق مفهوم موضوعه ولا يصح هذا من انما هو محجب المفهوم











[illegible]

90

ثاني وثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن اشارة الى ما ذكرنا وهو  
يحتز به عن الخطا في مادته المعنى المراد والفن اشارة الى ما ذكرنا وهو  
به عن التعبد المعنى والفن الثالث الى ما ذكرنا وهو الذي يعرف به  
وجوه التحسين لاقى قد ذكر سابقا ان الذي يحتز به عن الخطا في مادته  
المعنى المراد هو علم العاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتز به  
عن الخطا في مادته المعنى المراد يكون حل المعاني عليه تكرارا خاليا عن  
القابلية لاننا نقول لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث فادارة الاعادة  
فيما فطر ذلك في الفن الاول ايضا نظما للفنون الثلاثة فسلك  
واحد ما خذ من مقدمه الجنب اراد انما مقولة عما سبقت  
ظاهرة ينبغي ان يكون لفظ المقدمة في مقدمه العلم ومقدمة  
الكتاب حقيقة عرفية ومجمل ان يراكم استعارة منها فيكون لفظ  
المقدمة حار فيها ولا يبعد ان لا يلتزم النقل والتجوز بان يقلل الحار  
في الأصل صفة حذوف موصوفها واطلقت على طائفة من المفاوطين  
من الالفاظ متقدمة على العلم او على صواب الالفاظ الكتاب فالتأني  
للتقل من الوصفية الى الاسمية والاعتبار موصوفها مؤشرا الى



فوقها في الفاروق اسم زرافة يستقر فيها الحمار والبول فيهم  
 لما يحرك العقل اولها بغير ركن في الصمد فانه لا يؤيد سميت  
 فخر الالهة تركت في خمرته واجتهاد في بغير ركنها وفخر سميت  
 لحي مرزها العقل

في نظر الحقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف في ذاتها  
 لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها الصفة الاطلاق الاسم كالمضام  
 والثناء واطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار كونها  
 من افراد هذا المعلوم ومجان ان كان ملاحظة خصوصيتها وان كانت  
 بمعنى الاسم في اسم لزوج الاسماء في الفاروق والخبر فاعلم ان  
 الطائفة انما يكون حقيقة لو ثبت وضع واضع اللغات لتقدم هذه  
 الطائفة والطائفة لم يثبت بل الثابت انما هو وضعها لباها ومقدمة  
 الجبر ولذا قالوا انها مأخوذة من مقدمة الجبر من قدم معنى  
 تقدم فلا يجوز فتح الدال في المقدمة فلذا قال في الفائق ان التقدم  
 في بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها من قدم المتعدي وقبل  
 يجوز كرها على انها منه ايضا لان هذه الطائفة لما فيها من سبب  
 التقديم كانت تقدم نفسها او لا فادتها الشروع بالبصيرة تقدم  
 من عرفها من الشارع على من لم يعرفها ومقدمة الكتب  
 لطائفة من كلامه كثير ما يقدم المصنفون قدما موطئ  
 من الكلام اكثر ما يقدم المصنفون ينفع الطالب

في الفاروق اسم زرافة يستقر فيها الحمار والبول فيهم  
 لما يحرك العقل اولها بغير ركن في الصمد فانه لا يؤيد سميت  
 فخر الالهة تركت في خمرته واجتهاد في بغير ركنها وفخر سميت  
 لحي مرزها العقل

معاني

معاني في ذلك المق وبنو نهجها المقدمة كايستون طائفة من كلامهم  
 فتاوقضا او بابا او فضلا ويجعلون كتبهم مشتلة على هذه الامور  
 اشتمالا لكل على الاجزاء ومراعاة بتقديمه الكتاب هذه المقدمة  
 بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فاطلاقها على الطائفة كاطلاقه  
 في الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاء لا يحتاج قطعها الى  
 اصطلاح جديد فظهر ان حل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على  
 مقدمة العلم في معان قطعها ليس وانتقال بها لباها هو الوقوف في  
 النزول الشيخ المصنف في بعض النسخ انتفاء لها باللام فاما ان يكون اللام  
 لباها والانتفاء النفع على ما قيل والتعرف بين مقدمة العلم ومقدمة  
 الكتاب وهو ان مقدمة العلم يطلق على معان مخصوصة لان الشروع  
 في العلم انما يقف عليها حقيقة وانما على الفاظ الدالة عليها فلا بأس  
 من التوقف فانها هو بحسب العادة لا يجب للحقيقة حتى لو ينسب  
 في المعاني من غير الفاظ لم ينسب اليها اصلا واما مقدمة الكتاب  
 فالفاظ مخصوصة هي طائفة من الكلام في اخره فالتقدمتان متباينتان  
 لا يصدق احدهما على الاخرى اصلا ولا يتوهم من قولنا في الشروع

في الفاروق اسم زرافة يستقر فيها الحمار والبول فيهم  
 لما يحرك العقل اولها بغير ركن في الصمد فانه لا يؤيد سميت  
 فخر الالهة تركت في خمرته واجتهاد في بغير ركنها وفخر سميت  
 لحي مرزها العقل



بدون مقدمة العلم وبالعكس لان مقدمة العلم بعض من مقدمة الكتاب

فصدق على الجميع مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب

مقدمة الكتاب اللهم لان يجعل مقدمة الكتاب لشيء من كل

الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق على البعض المتقدمان والخاص

ان حينما مقدمتين مقدمة العلم والافعاله عليها ومقدمة الكتاب

ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللهم لان

يتركب الاربعة المذكورة في الفاعل مقدمة العلم ومقدمة الكتاب

الكتاب في العموم من وجه بوصفها المفردات في المفرد والكلام

على ظاهرها خرج بعض الالفاظ عن المركب للناقض مع ان الضم

ينصف بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض ولا بد من اولى

في المفردات والكلام حتى يتناول هذا المركب فاختار بعض التأويل

في الكلام يجعله على ما ليس بغيره بقرينة مقابلة بالمفرد واختاره في المفرد

يجعله على ما ليس بكلام بغيره مقابلة بالكلام وخرج على الاول اياه قد عرفت

للفرد اطلاقه على ما يقابل بمقابلته فلا اقول بالمركب يراد به ما ليس بمركب

وبالتالي والمجموع يراد به ما ليس بواحد منها وبالمضاف يراد ما ليس

في مقدمته العلم وبالعكس لان مقدمة العلم بعض من مقدمة الكتاب

في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها الحق او لا لان النسبة بينهما

بالعموم والخصوص مطلقا توقفا ساقط فانه لما عرفت مقدمة الكتاب

ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة فالمراد بالتوقف في الشرع

التوقف العادي او المراد ان يتوقف على ما عينها نعم لو اردت ان تستقدم

العلم على الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشرع وحولت

للكونية تعريفها على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اقرب منها

من وجه لان مقدمة الكتاب اذا جعلت ما يلد على مقدمة العلم

المفردة فقط فيصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور اي الفاعل

مقدمة الكتاب على شئ واحد واذا اخلت عنه ولم يترك شئ منها

فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بمعنى الفاعل

لان ما هو الفاعل مقدمة العلم لم يقدر امام الحق فليقدم امامه

الكتاب دون مقدمة العلم والذي لم يقدر امامه فليقدم عليه

العلم هو مقدمة العلم بمعنى الفاعل دون مقدمة الكتاب

مقدمة الكتاب وما اذا اخلت مقدمة الكتاب مقدمة العلم

على مقدمة العلم وعلى غيره فالظاهر انه يصدق مقدمة الكتاب

بدون

في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها الحق او لا لان النسبة بينهما

في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها الحق او لا لان النسبة بينهما

في تعريف مقدمة الكتاب سواء توقف عليها الحق او لا لان النسبة بينهما

بدون



ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه انما يطلق على المعنى الاصطلاحي  
 المركب التام او اللغوي اي اللفظ المركب مطلقا وحقيقته الامر  
 راجع الى انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصيح او المفرد  
 الفصيح فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختاره العوض وان اطلقوا  
 عليه المفرد فالحق ما اختاره تعالى وتعرفهم فصا المفرد بالكل  
 عن الغزابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشدك الى ان  
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب الناقص تنافر الحروف  
 ضعف التالف والتعقيد لفظيا او معنويا فلو جعل هذا المركب  
 داخلا في المفرد على ما اختاره لا ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتراك  
 هذه الامور الخلة بالفصاحة لانه يصدق عليه انه خالص عن الغزابة  
 وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزامه لا يليق بما عايناه من  
 فصيحاً يكون تعريفهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يترادف  
 الخلو عن هذه الامور حتى يصير مانعاً ودعوى ان هذا لا  
 انما تخل بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير مسموع لان اللفظ  
 انما انما تخل بالفصاحة مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة الكلام

كلامهم في تعريف الفصاحة  
 انهم يطلقون على المركب الناقص  
 الكلام الفصيح او المفرد الفصيح  
 فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما  
 اختاره العوض وان اطلقوا عليه  
 المفرد فالحق ما اختاره تعالى  
 وتعرفهم فصا المفرد بالكل  
 عن الغزابة وتنافر الحروف  
 ومخالفة القياس يرشدك الى ان  
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد  
 في المركب الناقص تنافر الحروف  
 ضعف التالف والتعقيد لفظيا  
 او معنويا فلو جعل هذا المركب  
 داخلا في المفرد على ما اختاره  
 لا ينبغي ان يكون فصيحاً مع  
 اشتراك هذه الامور الخلة  
 بالفصاحة لانه يصدق عليه انه  
 خالص عن الغزابة وتنافر  
 الحروف ومخالفة القياس والتزامه  
 لا يليق بما عايناه من فصيحاً  
 يكون تعريفهم لفصاحة المفرد  
 غير مانع فلا بد ان يترادف  
 الخلو عن هذه الامور حتى  
 يصير مانعاً ودعوى ان هذا لا  
 انما تخل بالفصاحة في الكلام  
 دون المفرد غير مسموع لان اللفظ  
 انما انما تخل بالفصاحة مطلقا

منقول من كتاب مجمع العلماء

دون مفرد

كلامهم في تعريف الفصاحة  
 انهم يطلقون على المركب الناقص  
 الكلام الفصيح او المفرد الفصيح  
 فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما  
 اختاره العوض وان اطلقوا عليه  
 المفرد فالحق ما اختاره تعالى  
 وتعرفهم فصا المفرد بالكل  
 عن الغزابة وتنافر الحروف  
 ومخالفة القياس يرشدك الى ان  
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد  
 في المركب الناقص تنافر الحروف  
 ضعف التالف والتعقيد لفظيا  
 او معنويا فلو جعل هذا المركب  
 داخلا في المفرد على ما اختاره  
 لا ينبغي ان يكون فصيحاً مع  
 اشتراك هذه الامور الخلة  
 بالفصاحة لانه يصدق عليه انه  
 خالص عن الغزابة وتنافر  
 الحروف ومخالفة القياس والتزامه  
 لا يليق بما عايناه من فصيحاً  
 يكون تعريفهم لفصاحة المفرد  
 غير مانع فلا بد ان يترادف  
 الخلو عن هذه الامور حتى  
 يصير مانعاً ودعوى ان هذا لا  
 انما تخل بالفصاحة في الكلام  
 دون المفرد غير مسموع لان اللفظ  
 انما انما تخل بالفصاحة مطلقا

دون المفرد بناء على انها انما يطلق على الكلام فقط فلو جعلت في المفرد  
 على اختياره لا لانه ان يذكر في تعريف فصاحته ليصير مانعاً كما ذكرنا  
 وقابوئيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من الوصف والصفة شمل على  
 تنافر الكلم يكون فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو  
 فيه اسناد حتى صار كلاماً لا الزمان يتقلب غير فصيح مع انه لم يزد  
 لم ينقص فيه حركة فضلاً عن الحروف ولا غنى عن الجهد وايضا اذا  
 هذا المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لانه لا يكون  
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح وهو ايضا يتبع في  
 شيء وهو انه فسر والمفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه

الاعلام المركبة مخبرق مخز و شاب قريها من العلوم ان مجموع  
 اشتراكها على تنافر الكلم مثل ان يسمي بامدح امدح فينبغي ان يكون  
 فصيحاً لانه مفرد ولم يشترط في فصاحته الخلو عن تنافر  
 او يترادف تعريفها الخلو عن تنافر ايضا ليصير مانعاً والاول فليست  
 الثاني وغاية ما يمكن ان يقال ان المفرد الحلة وانها مفردة  
 اي اللفظ الواحد على ما ذكر في الفصل في تاء اللفظ يخرج الاعلام

كلامهم في تعريف الفصاحة  
 انهم يطلقون على المركب الناقص  
 الكلام الفصيح او المفرد الفصيح  
 فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما  
 اختاره العوض وان اطلقوا عليه  
 المفرد فالحق ما اختاره تعالى  
 وتعرفهم فصا المفرد بالكل  
 عن الغزابة وتنافر الحروف  
 ومخالفة القياس يرشدك الى ان  
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد  
 في المركب الناقص تنافر الحروف  
 ضعف التالف والتعقيد لفظيا  
 او معنويا فلو جعل هذا المركب  
 داخلا في المفرد على ما اختاره  
 لا ينبغي ان يكون فصيحاً مع  
 اشتراك هذه الامور الخلة  
 بالفصاحة لانه يصدق عليه انه  
 خالص عن الغزابة وتنافر  
 الحروف ومخالفة القياس والتزامه  
 لا يليق بما عايناه من فصيحاً  
 يكون تعريفهم لفصاحة المفرد  
 غير مانع فلا بد ان يترادف  
 الخلو عن هذه الامور حتى  
 يصير مانعاً ودعوى ان هذا لا  
 انما تخل بالفصاحة في الكلام  
 دون المفرد غير مسموع لان اللفظ  
 انما انما تخل بالفصاحة مطلقا

كلامهم في تعريف الفصاحة  
 انهم يطلقون على المركب الناقص  
 الكلام الفصيح او المفرد الفصيح  
 فان اطلقوا عليه الكلام فالحق ما  
 اختاره العوض وان اطلقوا عليه  
 المفرد فالحق ما اختاره تعالى  
 وتعرفهم فصا المفرد بالكل  
 عن الغزابة وتنافر الحروف  
 ومخالفة القياس يرشدك الى ان  
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد  
 في المركب الناقص تنافر الحروف  
 ضعف التالف والتعقيد لفظيا  
 او معنويا فلو جعل هذا المركب  
 داخلا في المفرد على ما اختاره  
 لا ينبغي ان يكون فصيحاً مع  
 اشتراك هذه الامور الخلة  
 بالفصاحة لانه يصدق عليه انه  
 خالص عن الغزابة وتنافر  
 الحروف ومخالفة القياس والتزامه  
 لا يليق بما عايناه من فصيحاً  
 يكون تعريفهم لفصاحة المفرد  
 غير مانع فلا بد ان يترادف  
 الخلو عن هذه الامور حتى  
 يصير مانعاً ودعوى ان هذا لا  
 انما تخل بالفصاحة في الكلام  
 دون المفرد غير مسموع لان اللفظ  
 انما انما تخل بالفصاحة مطلقا



في بيان ما هو المراد من قوله  
في بيان ما هو المراد من قوله

المراد من قوله ان كان المشهور المذكور في التركيب الخواتم اوقات اوبق هذه  
الاعلام مركبة موزنة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو نفس اللفظ  
لذا لم يسمع كلمة بليغة اورد عليه انه لا يلزم من عدم انصاف الصلة  
بالبلاغة عدم انصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو ما ليس بكلام  
وان كان مركبا فالذي اخبر من الدعوى واجب بانه اراد باللفظ  
ما ليس بكلام كانه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يجتمعان اطلاق اللفظ على  
المعنى ويجوز ان ينفرد ان يفسر الكلام ههنا باللفظ وكلامه ويراد  
معنى الكلام فلا بعد اصلا انما هي المتبادر بالمطابقة لان البلاغة اللفظية  
مطابقة لمقتضى الحال وبلاغة للتكملة بقدر ما على اللفظ كلام بليغ  
فالمطابقة معتبرة في كل ما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب  
ليست بالاعتبار المذكور فضع ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى  
والاستقراء واختاره من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة  
بهذا الاعتبار انما هو عرفيا الكذب من اخذ بالمطابقة في تعريفها لا  
ولم ينقل عن العرب ذلك اصلا وهو خطأ الضمير المشترك في تعريفها

في بيان ما هو المراد من قوله  
في بيان ما هو المراد من قوله

المراد من قوله ان كان المشهور المذكور في التركيب الخواتم اوقات اوبق هذه  
الاعلام مركبة موزنة ولفظا والمعتبر في الفصاحة انما هو نفس اللفظ  
لذا لم يسمع كلمة بليغة اورد عليه انه لا يلزم من عدم انصاف الصلة  
بالبلاغة عدم انصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره وهو ما ليس بكلام  
وان كان مركبا فالذي اخبر من الدعوى واجب بانه اراد باللفظ  
ما ليس بكلام كانه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يجتمعان اطلاق اللفظ على  
المعنى ويجوز ان ينفرد ان يفسر الكلام ههنا باللفظ وكلامه ويراد  
معنى الكلام فلا بعد اصلا انما هي المتبادر بالمطابقة لان البلاغة اللفظية  
مطابقة لمقتضى الحال وبلاغة للتكملة بقدر ما على اللفظ كلام بليغ  
فالمطابقة معتبرة في كل ما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب  
ليست بالاعتبار المذكور فضع ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى  
والاستقراء واختاره من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة  
بهذا الاعتبار انما هو عرفيا الكذب من اخذ بالمطابقة في تعريفها لا  
ولم ينقل عن العرب ذلك اصلا وهو خطأ الضمير المشترك في تعريفها

تعبا وبينا لها اوله اختم من بلادها والمفهوم من العبارة انما هو ان  
المختلفة وانما اشرك فيها وقد اورد على ان الجملة ما انظر في قسمه  
اولا ثم تعريفا لها وهو المذكور بعد الا واما ان كان كذا صاحب الباب  
وتنبر الفصاحة بالمعلوم لا يخفى من تسامح المذكور في الشرح ان الفصاحة  
منها هي كون اللفظ جاريا على قوانين المنبسط من استقراء كلامه  
كثير الاستعمال في السنة العربية للوقوف بعينيه وما ذكره المصنف  
لا شك انه ليس من هذا الكون ولا مراد فالحل في لا يصح تفسير  
اللفظي هذا لكونه باذكار من المخلص فان ادنى درجات التعريف ان يكون  
صادقا على العرف وصدق الخاص هذا المخلص على الجان هذا الكون  
يوجب صدق المخلص على الكون فان صدق الشيء على الشيء لا يتلزم  
الماخذ على الماخذ كالناطق والناطق والكتابة يعرف بجمع  
الصدق ان كلمة الماشي والمحرك لا يوافقان في قصد المخلص على الكون  
الذي هو الفصاحة لم يصح تعريف الفصاحة بالمخلص اصلا فكيف يمكن  
بالتسامح لانا نقول ان الادباء كثيرا ما يتسامحون في التعريفات وليكن  
مجرد ان تصور المعرف يتلزم المعرف ولا يحافظون على قلادة التقيد

المراد المعقول والمطبقون

في بيان ما هو المراد من قوله  
في بيان ما هو المراد من قوله



من وجوب كون العرب محمولاً مع أن من أهل العقول من يجوز التعريف  
 بل بالان كعريف البيت بالحد وان كان كسيف ومانق له من ان وجه  
 حقه التعريف في الجملة هيما قصد المبالغة وادعاءات الخلو هو  
 فزيادة فصيح ولا يبعد عليه ان مثل ذلك لا يلتصق اليه في التعريفات  
 لك الادباء كثيرا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات  
 وجه السامح ان الفصاحة وجودية والخلوص عدلي ووجه عليه  
 كونها وجودية ولو لم فلا شك في صحة رسم الوجودي بالعدم من غير  
 فصل العفاس في جمع العفاس مع افراد المثني  
 لطيفة وهي الاشارة الى ان العفاس مع كثرتها تغيب في الاخيرين مع  
 وحدتها وقل العفاس بمعنى المذاري اي تشترك في الشعر  
 يوقى في البيت فضل المذاري في مثني ومرسل المذاري حشبه  
 ذات اطراف يذري بها الطعام وينقي الكدر والمراد في البيت  
 للشطو في التعبير عند المذاري في مبالغة لطيفة من الموصي  
 الرخوة الحروف الموصية في حروف شتى حصة والجمهور  
 ملكها والشدة في حروف اجداث طبقك والرخوة والشدة  
 بين الرخوة

قوله على التحذ القائل فسر الكلام باليس بكن يعني ان مدخلية  
 الطائ في فصاحة الكلام على قوله التوسل على قول من فسر الكلام  
 بالركب التام واذا كان مدخلية التركن النول يوجد كلام فصيح  
 فصاحه كانه يكون افسد على قوله لان على قول غير يوجد كلام  
 فصيح في الجملة وهو المركب الناقص يد ونفصاحة كانه لانها التام  
 في فصاحة الكلام والمركب الناقص ليس بكلام والقياس على الكلام  
 العربي يعني انه اثبت جواز علم فصاحة كل من كلام فصيح على  
 جواز عدم عربته كل من كلام عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام  
 عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا اي انزلنا القرآن كلاما غير عربي  
 بل فارسيه كالاستبرق والسجل اورمنية كالسطاس وهذا  
 كالمشكات وهذا القياس فاسد لان وقوع غير العربي في القرآن  
 من ما ذكر من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا بوجوب ذلك  
 لان كونها غير عربية م بل انها جاءت عربية ايضا لجواز توافق  
 كالصابون والثور ولو سلم كونها غير عربية فيكون القرآن  
 من الضمير قوله انا انزلناه راجع الى السورة لا القرآن كما قيل

بالقياس

استبرق



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



— انزل في المذبح وادخل في البيت

— 23 —

۱۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

التمتع به ويعتبر ان يعلق  
اللفظ العرالى لفظا  
له ما يستلزم  
انه ما هو منه  
التمتع به من غير ان  
التمتع به وان  
التمتع به  
الى السج والسر  
في السج والبيعان  
والعسك ان يوقع  
سراجها

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الخرج اما جعل عليه فهو لا يتبادر من نسبة الى التخرج او التخرج  
 مشابهة له وايضا الغالب التابع ان يكون المصوب اليه مصدر  
 لهذا الفعل نحو فسقه وكفرته بمعنى نسبة الى الفسق والكفر وما ليس  
 لك واما التوجه بانه من قبل فوس ان جعل اي صار القوس فللمخرج  
 بمعنى الصاب كالتخرج او كالتخرج او بانه من عود الزجل اذا صار عوانا  
 فالخرج بمعنى الصائر مخرج الى مرجا على معنى الشيء اي مثله او بانه من  
 ورق الشجرة اذا صارت ذات اوراق فالخرج بمعنى الصاب كالتخرج  
 وهذا ينفرد بالخرج الاخير فيزيد على الحال انه انما يتبع لو كان المخرج بكسر  
 الدال كذا بفحوا فلا قلت لم يجعلوه اسم مفعول يمكن تقديره من  
 وجهين احدهما انه لما حلكوا غرابه مخرج حلو او بانه ليس باسم مفعول  
 منه لان كونه اسم مفعول منه يخرج من الغرابية بنا وعلان مخرج  
 وجه ليس غرابية انه لا ينافاه من غرابية مخرج وكونه اسم مفعول  
 من مخرج وعدم غرابية مخرج الله وجه ثم وقد جعل في مخرج المفتح  
 مرجا اسم مفعول من مخرج وغرابية وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية  
 وثانيهما انه مذكور في غرض وجهين وكونه اسم مفعول من مخرج الله

[illegible]











لأنه اعتبر في الفضا المخلص عنه  
ولا يكون قيداً للمخلص حتى يكون  
قيداً للنفي

قيداً للنفي إذا كان قيداً للمخلص فكلما فيه تقييد فكلما في النفي راجعاً إلى القيد  
على ما هو المفروض من مجموع النفي الذي داخل على المقيد فيكون المقيد  
المعبر في فصاحة الكلام لبقاء فصاحة الكلمات مع وجود التناقض لا التناقض  
مع وجود الفصاحة وهو على كل الحق ولكن ننزل عن ذلك فلا أقل من أن  
التعريف على صورة وجود التناقض مع استثناء فصاحة الكلمات ولذا قالوا في  
أن يكون الكلام المتشابه على تناقض الكلمات العبر الفصحى فيصاحبه لأن هذا التناقض  
سواء اقتصر على أن الأصل مجموع النفي إلى القيد أو قسم إليه حديث التناقض  
انذار على الأول أن يكون هذا الكلام هو النصيب لا غير وعلى الثاني أن يكون نصيباً  
فإن كان غيره أيضاً فيصاحبه فلو كان نصيباً مشتركاً بينهما تامة على تقدير كونهما  
فأذا كانا جميعاً في فاق في الشرح من أنه يلزم أن يكون الكلام المتشابه على  
الغير الفصحى متنافراً كانت أو لا فصاحبه لأنه إنما يتفق على تقدير التناقض وإن كان  
يكون نوجبه بأنه إذا كان بين غاية فصاحة هذا القول فذكر أنه قد يصح في  
على منعين من الكلام لا يصدق الحرف على شيء مما في محمول هذا القول كما  
على التناول لكذلك خبر بأن الفصاحة في عدم صدق التعريف على شيء من أفراد  
الترسدية في صدق على الحرف وعلى غيره وإن كان الخبر المقادير على التعريف  
في تناقض

نحو قوله في الفضا المخلص عنه  
ولا يكون قيداً للمخلص حتى يكون  
قيداً للنفي

في تناقض

في التناقض الترسدية الأول فإن قلت لا أصل للتفرع فيصاحبه ولا أصل  
على ما ذكره من أن لا أصل للتفرع مع عدم الفصاحة أو قلت لا يفتقر إلى  
ذلك في باب التعريف فإنه لا يفتقر في صدق التعريف صدق على غير التعريف  
بما إذا كان صدقاً على الغير فقط دون شيء من أفراد التعريف فمفهوم فيه  
على تقدير الافتصاد على الأصل المذكور على أنه على تقدير التناول لا يصدق  
على منعين من الكلام ليس شيء منها أفراد للتعريف كما في غير فيه وحديث  
الأولوية إنما يتفق على أحد جهات لا يدفع المسألة التي من صدق التعريف  
عليه فقط دون النفي من صدق على الآخر كما بينا في المسألة  
بين الجمهور فلا يدفع الضعف بخبر في غير المشهور فإن لا صار قبل  
لذلك على توجه المذكور في غرضه بعلامه زيداً بوجوب الضعف  
وإن جوزه البعض لا خفى وابن جني لفظاً ومعنى فحكمنا المذكور  
اللفظي أن يكون المرجع لمنوطاً به صدقاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً  
ولفظاً نحو ضرب زيداً بعلامه فان زيداً مذكوراً قبل ضميره لفظاً ومعنى ولا  
نحو ضرب زيداً بعلامه فان زيداً وإن كان مذكوراً قبل ضميره صدقاً لكنه  
مذكور معنى بعده لأن رتبة المفعل المتقدم على المفعول المذكور المعنى

في التناقض الترسدية الأول فإن قلت لا أصل للتفرع فيصاحبه ولا أصل  
على ما ذكره من أن لا أصل للتفرع مع عدم الفصاحة أو قلت لا يفتقر إلى  
ذلك في باب التعريف فإنه لا يفتقر في صدق التعريف صدق على غير التعريف  
بما إذا كان صدقاً على الغير فقط دون شيء من أفراد التعريف فمفهوم فيه  
على تقدير الافتصاد على الأصل المذكور على أنه على تقدير التناول لا يصدق  
على منعين من الكلام ليس شيء منها أفراد للتعريف كما في غير فيه وحديث  
الأولوية إنما يتفق على أحد جهات لا يدفع المسألة التي من صدق التعريف  
عليه فقط دون النفي من صدق على الآخر كما بينا في المسألة  
بين الجمهور فلا يدفع الضعف بخبر في غير المشهور فإن لا صار قبل  
لذلك على توجه المذكور في غرضه بعلامه زيداً بوجوب الضعف  
وإن جوزه البعض لا خفى وابن جني لفظاً ومعنى فحكمنا المذكور  
اللفظي أن يكون المرجع لمنوطاً به صدقاً قبل الضمير سواء كان مذكوراً  
ولفظاً نحو ضرب زيداً بعلامه فان زيداً مذكوراً قبل ضميره لفظاً ومعنى ولا  
نحو ضرب زيداً بعلامه فان زيداً وإن كان مذكوراً قبل ضميره صدقاً لكنه  
مذكور معنى بعده لأن رتبة المفعل المتقدم على المفعول المذكور المعنى



او معنى وحكما يتخلق بالذكو وبيان لاقسامه ولك ان يجعله متعلقا بغير  
كون الاضار قبل الذكواي تقدم الضير على الذكو فيكون بيان الاقسام  
اي تقدم الضير على ذكو المروج وتاخر المروج عنه لفظي ومعنوي ويمكن  
والمنصور جعلها اقساما للقدم المروج والامر فيه سهل فان احدنا يعلم  
بالمقابلة الى الاخر وما وقع في الشرح من الاختصار على اللفظ والعنوي  
ذكو الحكم فني <sup>في</sup> انه اذا بالمعنوي ما يتناول الحكم لان المراد بالمعنى ما  
اللفظ احكاما كان اولا والواو والوري للحال اثره على كونها العطف  
على المستكنه ام هي في الثاني لوجود الفصل فيكون المعنى امده وبلد  
لوجوه احدها حسن للمقابلة لقوله لانه وحلى فان قوله وحلى في نقلا  
قوله والوري معي وقد جعل حالا وقيد الام الذي قوبل بالمدح فينبغي  
ان يكون قوله والوري معي ايضا حالا وقيد للمدح رعاية للتطبيق بين النكتا  
والثاني انه على تقدير العطف يكون مدح الوري جزاء لمدح الشاكر <sup>فان</sup>  
عليه ولا ينبغي انه قاصر في بيان المدح بالنسبة الى ملازم بدل الكلام على  
التوقف كما في تقدير الحالتين والثالث انه يلزم على تقدير العطف استدل  
قوله معي والزاج انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزا وان العطف

١٠٤

المورخ خليفة

لا ينبغي من ان التاجر لو لم يمدح  
يمدح الموري له  $\epsilon z$

[illegible]



هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فانما على كل واحد منكم ما يظن  
بالعقل والعدل انما على كل واحد  
منكم ما يظن بالعقل والعدل انما  
على كل واحد منكم ما يظن بالعقل  
والعدل انما على كل واحد منكم ما  
يظن بالعقل والعدل انما على كل  
واحد منكم ما يظن بالعقل والعدل

على الجزاء جزاء على حدة لا يعطوف عليه ومعلوم ان المعطوف عليه بين  
الشرط وانما على تقدير الحالة والشرط هو مدح الشاهد مطلقا والجزاء  
مقتضى الحال المذكور ويمكن دفع الاخير بان المعية تدل على عدم مدح  
مدح من مدحه وانتهى معنى مدح وان يعتبر العطف الام التعليل  
بالشرط فيكون المجموع جزاء نعم مقابل المدح بالثوم وبما اعتذر  
عنه باننا اشار بذلك الى ان ذمته قد لا ينبغي ان يخطر بالبال ولو على  
سبيل الشرطية والتعليل بل لو دعي ادع فانه يفرض لو مدد ذمته  
استعمل في الدالة على الكلية في المدح واذا الفالة عن هذه الدالة بل  
بل هي معلقة في قوة سور الجزية في الثوم لطافة حيث اشار الى ان  
صدرا ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في الثوم وان كان قد  
انضم وان تعليل بفتح الثوم على اوجه التعليل لثوم بفتح الثوم فبالله  
الكلية التي عليها اللطافة المتأخرة فان ذلك الشافعي ان فيه تناقرا  
متملا ولا يلزم ان لا يكون تناقرا احكاما لينا في ما سبق ان التذوق  
للتأهي ولا ان يكون احد الامرين موجبا للتناقرا في الجملة واجتماعهما  
موجب للحالة حتى يلزم عدم فصاحة نحو فتجد مع وقوع في القرآن

العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم  
العمل في الثوم

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فانما على كل واحد منكم ما يظن  
بالعقل والعدل انما على كل واحد  
منكم ما يظن بالعقل والعدل انما  
على كل واحد منكم ما يظن بالعقل  
والعدل انما على كل واحد منكم ما  
يظن بالعقل والعدل انما على كل  
واحد منكم ما يظن بالعقل والعدل

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فانما على كل واحد منكم ما يظن  
بالعقل والعدل انما على كل واحد  
منكم ما يظن بالعقل والعدل انما  
على كل واحد منكم ما يظن بالعقل  
والعدل انما على كل واحد منكم ما  
يظن بالعقل والعدل انما على كل  
واحد منكم ما يظن بالعقل والعدل

لا يلزم اجتماع الامرين سبب التناقرا لقوى العمل ويجوز ان يكون  
واحد منهما موجبا للتناقرا فاصلا بينهما فانه لا فرق بين التناقرا اشارة الى ان  
التناقرا هنا بمعنى التفرقة لا بمعنى الاصطلاح حتى يلزم ما ذكره وابنه التعبد  
عنا الدلالة على الحال الان الفصل اذا تناقرا فيه الفاعلان في كمال  
فيلزم ضعف التناقرا في غير ذكر التعبد للفظ لانه لا يكون الا  
الضعف التالف للكلوس عن الضعف بوجوب الكلوس عند علم  
الحال اعترض بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعبد للفظ  
يفي عن الاخر ما افاء الضعف فلما سبق فاما افاء التعبد فلانه  
لازم للضعف لان التالف اذا لم يوافق المانوس وجب معونه  
في العمل للاحالة والكلوس عن اللانم بوجوب الكلوس عن اللانم  
فان قصده بما ذكره دفع اعتراضه بحسن الاقصار على بعض  
وان كان الاقصار بناء على ان ما ذكره قد وقع السؤال بتمامه لانه اذا  
يدفع افاء ذكر الضعف عن ذكر التعبد ولا يدفع العكس ولا  
ان يقال لان كل ضعف بوجوب تعبد فان مثل جاري في هذا  
متملا على الضعف دون التعبد لانه انما افاء الذي هو انما

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فانما على كل واحد منكم ما يظن  
بالعقل والعدل انما على كل واحد  
منكم ما يظن بالعقل والعدل انما  
على كل واحد منكم ما يظن بالعقل  
والعدل انما على كل واحد منكم ما  
يظن بالعقل والعدل انما على كل  
واحد منكم ما يظن بالعقل والعدل

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
فانما على كل واحد منكم ما يظن  
بالعقل والعدل انما على كل واحد  
منكم ما يظن بالعقل والعدل انما  
على كل واحد منكم ما يظن بالعقل  
والعدل انما على كل واحد منكم ما  
يظن بالعقل والعدل انما على كل  
واحد منكم ما يظن بالعقل والعدل



از هر کس که بزرگوار است و بزرگوار است از بزرگوار است به بزرگوار است

۱۰۸

ن يكون فوق الواحد فاللازم وجوده لا يبعد مستقلا واسطتين  
 اكثر من مادة ساطب بعد الدار عنكم لتقريب ذكر الشين  
 اضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات الحاطين لما  
 حيث اشار بذلك الشين الى ان طلب البعد وان كان يتوحد الى المقام  
 عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي اراد من الردف  
 وانو من التوحيي سوف لا يخلو في شملة انتكابه واخر التوط  
 في ورطة التوامه ذات حمل الشين على موضعه وان حملته على حملا  
 فالطاقة باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا  
 باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى ان ذوات تعلق  
 بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد بعد نفسه في الحلق يطلبه  
 بل يطلب بعد مكانه وان مطلوب المحب انما هو قرب ذات المحبوب  
 لا قرب داره ومكانه بالرفع هو الصريح انما لانه ثبت عنده بالقل  
 الصريح فاما لان الصريح عنده في معنى البيت ما ذكره الشيخ وهو مبني  
 على الرفع لكنه اخطاء كانه اراد بالخطا ما بعد خطا او يكون في حكمه  
 عند البلغاء والافلا وجه ظمن الصيغة كما ذكر في التشرح انه يستعمل في

موضوع  
 كالمستقبل

فكيف به

رب ما يزداد بغيره من حيث لا يشعرون في زمانه

بما لا يشعرون في زمانه

العلم  
 لا يزداد بغيره من حيث لا يشعرون في زمانه

ان يراد الخلل الواقع للنظم او لتسامع فعل الاول لا ينع تعليل الخلل  
 بابراد التوازن وعل الثاني لا ينع تعليل علم الظهور بالدلالة الخلل  
 اذا لم بالعكس فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قريته  
 وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالابراد باعتبار معنى العلم  
 والظهور كما يعرف الخلل ويظهر بالابراد فان يراد الثاني وتعليل  
 علم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور وذلك بسبب  
 ايراد التوازن قد ينهيه منه انه النسبية التعقيد لا غير وبعده  
 بانه اذا حصل التعقيد بسبب انه قصد باللفظ ما ليس من لوازمه  
 معناه يكون ذلك داء لا تضعف التاكيف والتعقيد انما هو حق لا يراد  
 بالذكر ان التسمي الاخير وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه فلهذا  
 قلنا متناه كلام يعتد به ان اراد بالتوازن والوساطة معنى الخلل  
 ما عليه ائمة اصول من ان لا يراد بالخلل معنى الخلل بل معنى الخلل  
 وان اراد معنى الجمع فظانده لا ينع اعتبارا بالظهور في حكمة ذلك  
 اعتبارا بالنظر الى المواد فيكون في كل مادة وجود لا يبعد وعلى تقدير  
 فالظانده يلزم تكثر الوساطة في كل مادة ووجه ان يراد بالخلل

بما لا يشعرون في زمانه

بما لا يشعرون في زمانه

بما لا يشعرون في زمانه



اليهود في مطلق خلق العن من الذبح مجاز استعمال المبتدئة المطلق  
 تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة كذا بالملقوع من الزور اطلب نفسا صيغة المتكلم من طلب بطيب  
 المتكلم من طلب بطيب ونساء منقولة قبل الظن كلام التبع ان جعل طلب مجازا عن لان مدوقه  
 انما لا حاجة الى التفرقة في سبب التفرقة بل ما ذكره نذر المعنى بيان  
 لسانك ولكنهم حينئذ كلام فاسد وهو ما ذكره في معنى  
 البيت ان عادة الزمان والاخوان الايمان يتغيران بطريق المقتضى  
 الثاني البعد يحصل تنقيصا وهو القرب وطلبها الحزن يحصل تنقيصا  
 وهو الترويق فبما ان الزمان والاخوان انما يتغيران بما هو  
 المطع الواقع لا يلائم انما مطلوبه وليس به وريما يدفع السنادا  
 من ظرافة الشعراء انهم يتعدون طلب شي يكون مطلوبهم  
 خلافة شيئا الى حصوله انما انتم لان الزمان ياتي بخلاف المطوع  
 من الامور الخطابة التي تباين بها الشعراء تطرفا ولا يتدح فيه  
 اشارته المناقشات وقد جاء بذلك صريح ابوالحسن الباقين  
 فقال ولكم تفتت الفراق مغالطا وانما حلت في استناده عن  
 وثلثة

وطعت من في الوصال لا يتبين الامور على خلاف مرادهم كانه  
 في الماء يشعربان اطلب التبع على الفرس على سبيل الاستعارة على  
 في الاساس في المجاز فرس ساج وسبح ووجهه ان الساج والنوح  
 من ساج في الماء فان اعتبر موصوف النوح في البيت هو الفرس على  
 سببه في التبريد لصلته في البحر في سرعة التبريد مع عدم اعقاب الراكب  
 يكون النوح استعارة بتعبته وان اعتبر ان الموصوف غير الفرس على  
 تشبيه الفرس بشخص ساج في الماء يكون استعارة اصلية مصرية  
 ولا يخفى ما في اشارة النوح على الساج من لطف المبالغة وما ذكره الا  
 وفي الغرض مع النوح من اللطف فان الغرض في الاصل لا يغري الماء  
 ولا ينبغي من ابتلي بها الا الساج وللرأب بالغرر وعلما مطلق الشدة استعارة  
 للمبتدئة المطلق ولا يخفى انما لا يحصل كثرة بدكونا كذا الشكر  
 ما كان هو الذي كثرة بعد اخي فاما التبريد فمجموع الذكريات والذكر الاخر  
 وعلى الاول لا يتحقق تشبيه وان تحقق تعدده لان الظاهر لا يتحقق  
 الكثرة بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة تمييز والذكر من ترويج الذكر  
 لا اقل حتى يتحقق تلك تكريرات وقد تجاب عن هذا الابدان بوجوب

في البيت ان عادة الزمان والاخوان الايمان يتغيران بطريق المقتضى  
 الثاني البعد يحصل تنقيصا وهو القرب وطلبها الحزن يحصل تنقيصا  
 وهو الترويق فبما ان الزمان والاخوان انما يتغيران بما هو  
 المطع الواقع لا يلائم انما مطلوبه وليس به وريما يدفع السنادا  
 من ظرافة الشعراء انهم يتعدون طلب شي يكون مطلوبهم  
 خلافة شيئا الى حصوله انما انتم لان الزمان ياتي بخلاف المطوع  
 من الامور الخطابة التي تباين بها الشعراء تطرفا ولا يتدح فيه  
 اشارته المناقشات وقد جاء بذلك صريح ابوالحسن الباقين  
 فقال ولكم تفتت الفراق مغالطا وانما حلت في استناده عن  
 وثلثة



المذكور

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

المندوب فوافقه فخرجت  
الجورشا كروا نيدان كبر

11.

اولا من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور خارج عنه لانه يخرج  
من الحد الكيفي التي تقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والى  
وعموها فان تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف  
عليها توقفها المطلق على علمه كافي الامر اجزائيه فمع المشهور لا يفي

الحاج جامعاً من ما ذكره لا فهو اول من هذا الوجه يكن برؤيته الكيفية  
المطلبة التي لتوفيق نفسه على تصور الاجزاء ولذا الكيفية النظرية لها

[illegible][illegible][illegible]



اشعار بانها لو اعتبر من الغرض <sup>المؤثر</sup> انه لو لم يذكر للكلمة التعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا وليس كذلك ان اراد التعبير عن مقصودة في الجملة <sup>بلفظ</sup> فانه يكون اللفظ <sup>بلفظ</sup> فلو لا استغراق باي من ذلك وان اراد التعبير عن كلاما

تحت فصلا على ما هو معنى الاستغراق العرفي فاللفظ انما لا يتحقق بدون التعريف فتقوله ما لم يكن ذلك استغرافية فاما ان لم يكن دفعا بان ليس مقصوده الا ان الملكة تشعر بما ذكره ولا ريب في سقام هذه الاشعار فاما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا التعبير فراجع في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال لك لا يمكن الدفع ايضا في الكلام الى ان يتغير اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الحفوضه <sup>من</sup> ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه او اخر من قصد اعادة فائدة الخبر

او لازمها او غيرها وقد صرح الترمذ بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الحفوضه وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما انكاره في اقتضاء تلك الحفوضه شاع الملاقاة مقتضى حال على تلك الحفوضه انهي كلامه لا يوق ففتنى الحال انما هو نفس الحفوضه لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا انما يقول ليس مقتضى ما هو

اشعار بانها لو اعتبر من الغرض انه لو لم يذكر للكلمة التعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا وليس كذلك ان اراد التعبير عن مقصودة في الجملة فانه يكون اللفظ فلو لا استغراق باي من ذلك وان اراد التعبير عن كلاما تحت فصلا على ما هو معنى الاستغراق العرفي فاللفظ انما لا يتحقق بدون التعريف فتقوله ما لم يكن ذلك استغرافية فاما ان لم يكن دفعا بان ليس مقصوده الا ان الملكة تشعر بما ذكره ولا ريب في سقام هذه الاشعار فاما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا التعبير فراجع في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال لك لا يمكن الدفع ايضا في الكلام الى ان يتغير اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الحفوضه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه او اخر من قصد اعادة فائدة الخبر او لازمها او غيرها وقد صرح الترمذ بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الحفوضه وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما انكاره في اقتضاء تلك الحفوضه شاع الملاقاة مقتضى حال على تلك الحفوضه انهي كلامه لا يوق ففتنى الحال انما هو نفس الحفوضه لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا انما يقول ليس مقتضى ما هو

اشعار بانها لو اعتبر من الغرض انه لو لم يذكر للكلمة التعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا وليس كذلك ان اراد التعبير عن مقصودة في الجملة فانه يكون اللفظ فلو لا استغراق باي من ذلك وان اراد التعبير عن كلاما تحت فصلا على ما هو معنى الاستغراق العرفي فاللفظ انما لا يتحقق بدون التعريف فتقوله ما لم يكن ذلك استغرافية فاما ان لم يكن دفعا بان ليس مقصوده الا ان الملكة تشعر بما ذكره ولا ريب في سقام هذه الاشعار فاما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا التعبير فراجع في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال لك لا يمكن الدفع ايضا في الكلام الى ان يتغير اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الحفوضه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه او اخر من قصد اعادة فائدة الخبر او لازمها او غيرها وقد صرح الترمذ بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الحفوضه وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما انكاره في اقتضاء تلك الحفوضه شاع الملاقاة مقتضى حال على تلك الحفوضه انهي كلامه لا يوق ففتنى الحال انما هو نفس الحفوضه لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا انما يقول ليس مقتضى ما هو

على اي وجه وجد في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالتصديق والاعتبار وكذا ان شاعلا على ذلك تخطيه على عليه السلام كرم الله من قال من التوفى على لفظ اسم الفاعل مع انه قد قرأ قوله تعالى والذين يتوفون منكم على بناء المعنى فاذا كان للاعتبار مدخل فليست مقتضى الحال بالغ في اشتراطه فجعل مقتضى نفس الاعتبار مع التغير نوع تهديد للسند ذكر ان مقتضى هذا الاعتبار التنا واما قال مع الكلام مع ان الحفوضه انما هي في الكلام لان قيد الكلام يكونه مؤذبا لاصل المراد ولا شك ان الحفوضه خارجة عند مصاحبه له واما هي داخله في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدى لاصل المعنى والحفوضه واما قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى كلامه ولم يصح كل في اشعار بان مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا على اصل المعنى ولو قال في كلامه كذا الكلام عن ذلك الاشعار فان قلت قد يقتضي المقام الاقتصار على ادا اصل المراد قلت هذا الاقتصار من ايداع على اصل المراد حقيقة ما في الصحاح فتح الحاء فيه اوضح من ضمها وكان وجهه ان الحفوضه صفة بدخول الياء المصدرية فيد يصير معنى المصدر ويضمها مصدر فلا يلزم الحاق هذه الياء به واما صرح في الجملة بناء على جعل المصدر بمعنى الضم

اشعار بانها لو اعتبر من الغرض انه لو لم يذكر للكلمة التعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا وليس كذلك ان اراد التعبير عن مقصودة في الجملة فانه يكون اللفظ فلو لا استغراق باي من ذلك وان اراد التعبير عن كلاما تحت فصلا على ما هو معنى الاستغراق العرفي فاللفظ انما لا يتحقق بدون التعريف فتقوله ما لم يكن ذلك استغرافية فاما ان لم يكن دفعا بان ليس مقصوده الا ان الملكة تشعر بما ذكره ولا ريب في سقام هذه الاشعار فاما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا التعبير فراجع في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال لك لا يمكن الدفع ايضا في الكلام الى ان يتغير اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الحفوضه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه او اخر من قصد اعادة فائدة الخبر او لازمها او غيرها وقد صرح الترمذ بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الحفوضه وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما انكاره في اقتضاء تلك الحفوضه شاع الملاقاة مقتضى حال على تلك الحفوضه انهي كلامه لا يوق ففتنى الحال انما هو نفس الحفوضه لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا انما يقول ليس مقتضى ما هو

اشعار بانها لو اعتبر من الغرض انه لو لم يذكر للكلمة التعريف بل ان يكون هذا المعبر فصحا وليس كذلك ان اراد التعبير عن مقصودة في الجملة فانه يكون اللفظ فلو لا استغراق باي من ذلك وان اراد التعبير عن كلاما تحت فصلا على ما هو معنى الاستغراق العرفي فاللفظ انما لا يتحقق بدون التعريف فتقوله ما لم يكن ذلك استغرافية فاما ان لم يكن دفعا بان ليس مقصوده الا ان الملكة تشعر بما ذكره ولا ريب في سقام هذه الاشعار فاما ان في التعريف ما يوجب عدم فصاحة هذا التعبير فراجع في ذلك ولو قال قوله ملكة احتراز عن تغير هذا المعبر لوجه ما ذكره على انه لو قال لك لا يمكن الدفع ايضا في الكلام الى ان يتغير اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار تلك الحفوضه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه او اخر من قصد اعادة فائدة الخبر او لازمها او غيرها وقد صرح الترمذ بذلك في شرح المنهاج حيث قال لما كانت المطابقة انما يتحقق بتلك الحفوضه وكان اقتضاء اصل الكلام ثابته وانما انكاره في اقتضاء تلك الحفوضه شاع الملاقاة مقتضى حال على تلك الحفوضه انهي كلامه لا يوق ففتنى الحال انما هو نفس الحفوضه لا اعتبارها كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لا انما يقول ليس مقتضى ما هو



باید و فرام فریب بدلت را انداختم که اگر کار صورت یونزاد

— او ان يكون الباء الميمية وهو منفي المال لئلا ان الضمير يرجع الى الحق

منهض المال بالتأويل السابق وتحقيق ذلك احصاء لان التحقيق

متن الامام المالك الملقب بكفة مخصوصة كالعلام المذكور

ما لا يملكه من امواله و ماله و ماله و ماله

والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

موضوعی اور علمی موضوعوں میں تالیفات و تصانیف کے ساتھ ساتھ

الاسماع... والاسماع... والاسماع... والاسماع... والاسماع...

وما لم يصرح به أمور حد ما مثل غسة في حوضي في ماد لوز مرج لجاج

وهو انه ذل الشك في تعريف علم المعالي تطبيق لسلام على ما يقتضيه حاله

فانه يدعى ان مقتضى الحال ارمولوج والمذكور حقيقة هو الكلام لا

والثاني انه ذكر المص في تعريف المعاني الاحوال التي بها تطابق النفس متضي

الحال فلو جعل الفتى نضر تلك الأحوال لم يفتح هذا التوا ليكون مؤثراً

والثالث ان المطابقة بمعنى الضد كاهو اصطلاح المفعول والامكن

اعتبار الصدق بين الكلام وبين تلك الأحوال أصلا ويمكن اعتبار

بين الجلام الذي يورده المنجم وبين الجلام الكلى كما ذكره وتيقنا معنى اقتضا

الحمد لله

[illegible]

الحال يفتق حقيقته في تلك الأحوال في الكلام المنقول عليها فان انكارها

مثلاً انما ينتهي تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل ما يقيم الكلام

آخر كما سبق بيانه مؤيد بما ذكره في شرح الفتاوى وكلامه في معتل الموانع

محكمة فان المفتي هو الاحوال مثل قولهم اننا نالحظ نفقته نالدا للام

وخلوذهنه يفتنى خلقه عن التاكيد والاحتمال من العيش بغير الحذر

والاحتماء ينفع الذكر عند ذلك وقاصداً الى التخلل

إِنَّكَ لِلْأَذَى الشَّعِيفُ الشُّكْبَانُ الْبَتَّةُ الْفَتَاخِرُ الْغَنِي الْمُنْتَفِعُ الْوَدِيدُ الْوَثِقُ الْوَكِيلُ الْوَلِيُّ الْوَالِدُ الْوَارِثُ الْوَسِي

كل ما بدأه الله بالتقضى من الكلام الغنى

...الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ... الذکر ...

ما يسمى حاله وما ذكره المحم الحزيب فلم تغاي وما قالوا ان القبط

مطابق بعضی محققان دالوہا ولسی سے من جلد الامور علماء ان کلمی

عول الماء الحلي في الاول فلان كل من الاحوال في العلم الحلي مساوية

علم الدائرة على سبيل الحقيقة وان الملاحقة حقيقة هو العلم الحقيقى

انه يمكن جعل الكل مذكورا بدلا من الجزئي لكونه في ضمنه يمكن جعل الاحوال

مذكور بذلك الحرام المشتمل على ما لكونها كيفية ما جعل الشك في الانقضاء

الواقع في الخرف مسموعا بسامعها فقال متى صرْتُ من سامعي التلاميذ على

115

[illegible]

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم











الذي قصد اقتراحه بالشرط لانك ان المغلغ عنوان ضربت نفس الشرط  
 لا منقول بالشرط فكانه اراد بالشرط اذ انه غذف المضاف او اراد بالشرط مفعول  
 الشرطية وارتفاع شان الكلام يتوجه الى كلتا المذهبين شئ اما في  
 الاولى فلما نقرر ان نفس الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار المناسب والافتقار  
 في الحسن البديان يكون اولا اذ على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة  
 بل بما هو ازيد منها وانما التثبت بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في  
 المفتاح ان الارتفاع والاعطاط بقدر مضافة المقام للميلوبة وانما على الثاني  
 فلان الاعطاط في الحسن يوجب اصل الحسن وبانتفاء المطابقة في الحسن  
 بالحكمة فلا يتبين ان الاعطاط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يتبين  
 لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة مع ان الارتفاع بالمطابقة الكاملة

مطابقة ويصح إطلاق مطلقها عليهما وإذا اريد بالمطابقة الحاملة لمناقض  
ان الاخطاء بعد المطابقة وان آتت عن ذلك بناوع ان للبناء  
من المطابقة نفسها واصليا فيقال كون نفس الحسن تجسيم المطابقة  
بعد ما امر ذكره التكاكي فقل الم لا ميله وميث الحسن مجردا

مفتی

الكتاب في بيان ما في القرآن من  
الآيات والقصص والالحاد والاعتقادات  
والفرائض والادب والعلوم  
والفقه والحديث والسيرات  
والطب والصيد والجماد والنبات  
والحيوان والجماد والنبات  
والحيوان والجماد والنبات  
والحيوان والجماد والنبات

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written diagonally across the bottom right of the page.

Handwritten Persian text, likely a manuscript page, featuring dense cursive script.

110

الكلام النصب اذ لو جري الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطبق  
 النصب لكنه ليس يرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلغة وهي عبارة عن  
 مع المضاجعة لكن الثاني في اطلاق الكلام مطلقا على النصب لان النصب  
 ليس بمزية الحال بالبلغة حتى يحسن الاطلاق بناء على ان غير الحال  
 لفصانه يلحق بالعدم ولم يمكن التقييد بالبلغ حينئذ لان قوله  
 بعدم المطابقة وقد امكن في عبارة الفصاح تقييده به لانه جعل الارتفاع

والاعطاف وقيد المحسن بالذات <sup>في</sup> بها بالمطابقة وهيئة كلام وهو  
انهم اطلقوا القويات هذه <sup>في</sup> المحسنة خارجة عن حد البلاغة لا يوجب  
حسنا ذاتيا اصلا ولا يتعلق بها بالمطابقة راسا لكن معلوم عندك ان  
الحال قد يقتضي ايرادها فايرادها اذ ذلك يكون تطبيقا للكلام على مقتضى  
الحال اخلافا حد البلاغة فلا بد من القول بانها كما يوجب حسنا  
عرضيا يوجب ذاتيا فهي من الجملة الاولى خارجة عن البلاغة ومن  
الجملة الثانية داخله فيها وكانها انما اطلقوا القول بحز وجماليات  
افتقاء الحال اياها لا يخرج عن قلعة وخفاء فلم يذكرها كلها في حيث

[illegible]



المعاني بل ذكرنا فيما من الجنس البدعي ما صفا اقتضاء الحال الياء من  
 كدرة الندرة والحقاء كالاتقات والاعتراض والتجاهل وكان ذلك  
 من دفع تنبيه على ان الخسب العربي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمع  
 في شيء فيكون محتسبا حين اذ ابتاع عرضيا معا على ما يفيد اضافته  
 المصدر لاننا نقيد الحصر كذا ذكرنا في ضرب زيد قائما انما يفيد انحصار  
 جميع الضربات في حال القيام وفيه تامل لان اضافته المصدر انما  
 يفيد العموم لا اسم الجنس المضاف والاعتراض في المثال المذكور انما  
 هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات  
 في حال القيام لم يقع ان يكون ضرب واحد في غير تلك الحال ولا  
 بل جميع الضربات في تلك الحال امتناع ان يكون ضرب واحد في غير تلك  
 في حالتين واما في المحن فيه فالعموم يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون  
 المطابقة سببا لجميع الارتقاعات ان لا يحصل امتناع بغير المطابقة  
 لجواز تعدد الاسباب المسببة واحد فيجوز حصوله بجلالها  
 وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصرية سببية جميع الارتقاعات  
 في المطابقة وليس فليس يمكن دفعه بان ليس معنى الكلام محذوران

المطابقة

في قوله لا ينافي الذاتي بل قد يجتمع في شيء فيكون محتسبا حين اذ ابتاع عرضيا معا على ما يفيد اضافته المصدر لاننا نقيد الحصر كذا ذكرنا في ضرب زيد قائما انما يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام وفيه تامل لان اضافته المصدر انما يفيد العموم لا اسم الجنس المضاف والاعتراض في المثال المذكور انما هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام لم يقع ان يكون ضرب واحد في غير تلك الحال ولا بل جميع الضربات في تلك الحال امتناع ان يكون ضرب واحد في غير تلك في حالتين واما في المحن فيه فالعموم يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقاعات ان لا يحصل امتناع بغير المطابقة لجواز تعدد الاسباب المسببة واحد فيجوز حصوله بجلالها وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصرية سببية جميع الارتقاعات في المطابقة وليس فليس يمكن دفعه بان ليس معنى الكلام محذوران

المطابقة سببا لجميع الارتقاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة  
 ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل امتناع بغير المطابقة  
 ان يكون ذلك الامتناع حاصل بها لا امتناع تعدد الحصول في واحد  
 فقد علم ان المراد بالاعتبار المنسب ومتقضى لما واحد  
 شعيرات العامة في قوة مقتضى الحال للتفريع على متقدمين ذكرت

احدهما وهي ان الارتقاع بمطابقة الاعتبار بشعيرات ان معنى  
 حل الاعتبار على مقتضى انما واحد فيناقش في كلا الامرين  
 اما في الاول فلانه يجوز ان يكون التعليل على ما سبق وانما في  
 الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام بغير المسند على المسند  
 او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل قد يكون لقصر المسند اليه على  
 المسند والحاصل ان ههنا احتمالات ستة لان الفاء اما للتعليل او  
 للتفريع وعلى كل تقدير فمعنى الكلام ان الاتحاد واما قصر المسند على  
 المسند اليه واما عكسه وعلى الاحمال الاول وهو ان يكون الفاء للتعليل  
 ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا اعتبار اصلا ولا يفتقد عليه شيء لان لعل  
 هو ان جميع الارتقاعات بمطابقة الاعتبار ولا خلاف انه يثبت بان  
 لعل في قوله لا ينافي الذاتي بل قد يجتمع في شيء فيكون محتسبا حين اذ ابتاع عرضيا معا على ما يفيد اضافته المصدر لاننا نقيد الحصر كذا ذكرنا في ضرب زيد قائما انما يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام وفيه تامل لان اضافته المصدر انما يفيد العموم لا اسم الجنس المضاف والاعتراض في المثال المذكور انما هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام لم يقع ان يكون ضرب واحد في غير تلك الحال ولا بل جميع الضربات في تلك الحال امتناع ان يكون ضرب واحد في غير تلك في حالتين واما في المحن فيه فالعموم يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقاعات ان لا يحصل امتناع بغير المطابقة لجواز تعدد الاسباب المسببة واحد فيجوز حصوله بجلالها وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصرية سببية جميع الارتقاعات في المطابقة وليس فليس يمكن دفعه بان ليس معنى الكلام محذوران

في قوله لا ينافي الذاتي بل قد يجتمع في شيء فيكون محتسبا حين اذ ابتاع عرضيا معا على ما يفيد اضافته المصدر لاننا نقيد الحصر كذا ذكرنا في ضرب زيد قائما انما يفيد انحصار جميع الضربات في حال القيام وفيه تامل لان اضافته المصدر انما يفيد العموم لا اسم الجنس المضاف والاعتراض في المثال المذكور انما هو من جهة ان العموم فيه يستلزم الحصر فانه اذا كان جميع الضربات في حال القيام لم يقع ان يكون ضرب واحد في غير تلك الحال ولا بل جميع الضربات في تلك الحال امتناع ان يكون ضرب واحد في غير تلك في حالتين واما في المحن فيه فالعموم يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقاعات ان لا يحصل امتناع بغير المطابقة لجواز تعدد الاسباب المسببة واحد فيجوز حصوله بجلالها وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصرية سببية جميع الارتقاعات في المطابقة وليس فليس يمكن دفعه بان ليس معنى الكلام محذوران







فاما ان يكون كل منهما علة تامة وهو محتمل لا يستحال بعدد العلة التامة  
 شي واحد واما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان يكون لكل  
 منهما مدخل في حصول العلول فيبطل كلا الحصرين واما ان يكون  
 احدهما علة العلوية ولا يكون للاخر مدخل اصلا فيبطل احدهما  
 وفيه بطلان اما اوله فلان مبنى ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا  
 الانتفاع بالباطنية على ان يكون المطابقة علة تامة وهو محتمل لا يجوز  
 ان يقع بمجرد كون الانتفاع موقفا على المطابقة لا يحصل به واما الثاني  
 الحصرين على تقدير كون كل منهما علة ناقصة ثم واما ثانيا فلان مبنى  
 قسم اخر لم يذكر وهو ان يكون احدهما علة تامة والاخر  
 ناقصة وحسب يتيم الحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال الخامس وهو ان  
 يكون التفرع والمعنى قصر المسند على المسند اليه فينتج عليه ان هذا  
 القصر لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار اخضر مطلقا وهذا  
 لا يلزم من الحصرين لجواز العموم من وجه او لعمية الاعتبار مطلقا  
 واما الاحتمال السادس وهو ان يكون الفاء للتفرع والمعنى قصر المسند  
 على المسند فينتج عليه ان مبنى هذا القصر على المساواة او كون

بل لظنه انه يصح

اخضر

اخضر مطلقا فلا يلزم القصر من الحصرين لجواز العموم من وجه او لعمية  
 المنقضي مطلقا واعلم اننا قد جئنا الكلام في هذا المقام على ما اختاره  
 ان المطابقة بمعنى الصدق ولما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى الموافقة و  
 اشتمال الكلام على المنقضي والاعتبار كما ذكرنا فيزيد الاقتضا  
 الكلام كما بينا في الحاشية لان القريب من حد لا يجوز ان يكون  
 من الطرف الاعلى وذلك لان طرف الشيء يلائم فيجب ان يكون  
 واحدا لا ينقسم في الاستداد الذي جعل ذلك الاسطر فالفاذا جعل  
 حدا لا يجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل القريب من حد لا يجاز من الطرف  
 الاعلى والآن ينقسم انقسام الطرف في الاستداد الذي جعل الطرف طرفا  
 نعم قد جعل الطرف نوعا ماهية واحدة مع تعدد افرادها لان  
 المحوطة في الظرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث انه نوع  
 وتعدد افرادها لا يوجب تعدده من حيث هو فان قلت فاما يجوز  
 ان يكون نفس نوع الاجاز وطبيعة طرف الاعلى وحده لا يجاز بمعنى  
 وما يقرب منها من ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون  
 ثابتا لافرادها كالجسمية الثانية للانسان ثابتة لافرادها من زيد و



وغيرهما فالظرفية الثانية لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من  
 نهاية الاعجاز وما يقرب منها قلت الحكم الثابت للنوع من حيث  
 نوع لا يكون ثابتا لافراد فظك النوعية الثابتة للانسان تتبع ثبوتها  
 لزيد وعمر والجنسية الثابتة للحيوان تمتع ثبوتها للانسان والفرس  
 وغيرهما من افراد الحيوان ولا شك ان الظرفية انما يثبت لطبيعة  
 الاعجاز من حيث هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما يثبت للطبيعة  
 من حيث هي <sup>في</sup> اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التحدد المنافي  
 للظرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام  
 طبيعة بل من احكام افراده لا يتقيد بموجز ان يعتبر عن النوع بافرا  
 فيعتبر عن نوع الاعجاز وما يقرب منه فيكون الظرفية ثابتة للنوع لكن  
 سبيل التمييز عنه بافرا لا نقول لوضع التمييز عن النوع بالافرا  
 فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي  
 وانما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر وغيرهما الى اخره افراد الان  
 نوع او النوع زيد وعمر الى اخره فان الظاهر انه لا يصح ولن وضع  
 فيها فانما يصح في جميعها لا يبعثها سميا اذا كان اقلها وحيثما كان

مجدد الاعجاز

لان القريب من النهاية لا يتناول للوسط الى المبدأ جزاءا والظاهر لا يتناول جميع  
 ما بين الوسط والنهاية ايض بل بعضه فلا يجوز التمييز بنهاية الاعجاز وما  
 يقرب منها عن نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس يعني نهايته بل يعني شئ  
 على ان الاضافة بيانته فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز  
 لان افراده وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه قبل ان يغير ما في  
 لصدقه على الطرف الاعلى والملائي المتوسط لان مادون الاسفل  
 مادونهما ايض فيصدق عليهما ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه <sup>التي</sup>  
 والجواب ان عموم ما في قوله مادونه الى اي مرتبة دونته يدفع  
 ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والملائي المتوسط انه  
 اذا غير الكلام عنه الى اي مرتبة دونته الحق بل الى مرتبة دونته بحيث  
 يكون الاسفل ايض وايض يشعر الكلام بان التمييز لمادونه علة للا  
 والاسفل هو الذي يكون التمييز لمادونه علة للتفاوت ما غيره من الاسفل  
 والاعلى فلا ينبغي ان يكون التمييز لمادونهما عن الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما  
 دون الاسفل نعم قد يجمع التمييز لمادونهما مع ما علة للالتحاق وهذا <sup>التمييز</sup>  
 لا مادون الاسفل ومجدد الاجتماع مع العلة لا يوجب العلنية لانها



ليست فإجعل التكلم موصوفا بصفة نقل عنه لانه في الحواشي ان اللام  
صفة يتسم بها في العرف فلا يقر عرفا بمشعر وترضع ومطبق لمن يتكلم  
بما فيه تجنيس وترصع وتطبيق كما في عرفا بليغ فصيح للتكلم فاندفع  
ما قيل من ان وصف من صدر عنه التجنيس بالجنس ضرورة في الصفة  
كان انما ذلك ضرورة في البطلان وقيل وجه تخصيصها بصفة الكلام  
ان تحينها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام  
لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون هذه الوجوه محسنة  
وربما ينعى ذلك بناء على انها لا يعتبر اذ لم يصدر عن البليغ كما ان  
الترائب لك ملكه يقتدر بها على تاليف كلام بليغ انما انما يصدر  
هذا التعريف على ملكه يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من  
انواع المعاني المدح او الذم او الشكر او الشكايه او في نوعين او انواع  
منها وان لم يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع الانواع <sup>حقا</sup>  
في ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم والتعريف غير مانع ويمكن ان  
يدفع بالعناية وهي ان يقال ان عرف فصلا المتكلم سابقا ملكه يقتدر بها  
على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده بل ينفذ في عرف ان المراد

او الانكشاف

بلاذرة

بلاذرة تعريف ببلاغة المتكلم ملكه يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ  
للدلالة على كل ما يدخل تحت قصده من المعاني المركبة ان البلاغة  
في الكلام مرجعها انما جعل الاثرين مرجعي ببلاغة الكلام دون المتكلم  
وان كانا مرجعين لبلاغة ايضاً ينبغي ان مرجعتهما ببلاغة المتكلم  
انما هي باعتبار مرجعتهما ببلاغة الكلام لان توقف ببلاغة المتكلم عليهما  
باعتبار توقف ببلاغة الكلام عليهما فلو اطلق ببلاغة بحيث يتناول  
البلاغتين اوضح بهما لم يعلم ذلك لموازن ان يكون توقف ببلاغة  
المتكلم عليهما الا لاجل ببلاغة الكلام بلا لاجل اخر اى ما يجب ان يحصل  
المرجع يستعمل مصدر بمعنى الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس  
فتح العين في المصدر قد يكون بمعنى المفعول اى الرجوع بمعنى <sup>الرجوع</sup>  
اليه على المحذوف والايصال ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع <sup>ولا</sup>  
ففي المعنى بيته وبين المصدر بمعنى المفعول فتقول على الاول مرجع  
المورد الى الغنى اى رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الموجد هو الغنى اى <sup>الرجوع</sup>  
رجوعه ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدرا بمعنى المفعول اى <sup>الى</sup>  
المورد هو الغنى وما ذكره لانه من التفسير اى ما يجب ان يحصل اه انما يتأخر



الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر بمعنى المفعول والدرج في  
 عبارة المتن لا يحمل الا المصدر بالمعنى الحقيقي بل ليل قوله الاحتراز  
 لو لم يكن كله الى لم يحمل المصدر بهذا المعنى بل يتعين <sup>المفعول</sup> المستخرج  
 او المصدر بمعنى المفعول والامر في ذلك بين لوضوح الحق الاحتراز  
 عن الخطاء كانه اراد به عدم الخطاء عن قصد على ان يكون القصد  
 للتقوى لا للمعنى ففتح قوله والادب آية لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء  
 قصد لزوم يكون خطاء وربما لا يكون خطاء لكن ينبغي ان لا يكون  
 قصد وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما على الاول فلو وجود الخطاء  
 واما على الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم من انه ان اراد بالاحتراز  
 عن الخطاء ان لا يخطأ فلا وجه لادراج ربما لانه على تقدير انتفاء عدم  
 الخطاء يقطع يقع بوجود الخطاء فلا وجه لربما الدالة على انه قد يكون  
 خطاء وان اراد بحفاظة نفسه عن الخطاء فاما ان يشترط فيها عدم  
 الخطاء فلا حاجة الى المحافظة لانه يكفي لوجود البلاغة عدم الخطاء واما  
 ان لا يشترط فلا اعتداد بمجرد المحافظة بدون عدم الخطا كيف <sup>بالبلاغة</sup>  
 توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ بدون محافظة وعدم <sup>وجود</sup>

بان يخطأ

١٣١ بان يخطأ مع المحافظة بقى شيء وهو انه اراد بالاحتراز من الخطأ عدم الخطاء  
 قصد فقوله والاحتراز امرين وجود الخطاء وعدم الخطا لا عن قصد  
 وعلى التقديرين ينتفى البلاغة فوجه الاختصار على الاول كافتقاره  
 حتى احتاج الكلمة بما كان الاصلان يق والادب في غير المطابقة  
 او اداة بالمطابقة يق لكن لا من قصد فلا يكون بليغا ويمكن ان يتوهم  
 البلاغة عند الخطاء امر مظروف لا يمكن انكاره فيس الزامه <sup>من</sup> الختم  
 واما انتفاء ما مع وجودها بالمطابقة وعدم الخطا عدم القصد ولا مع  
 عن خفاء وربما يتلقى بالانكار فلذا اقتصر على الاول لا يصحوا هذا من  
 شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالانضمام المطابقة مطلقة من غير شرط  
 قصد لان ما لا يفتقر بالقصد لا يعتد به عند عدم اصله بل عليه غلبة  
 على قول من قال من التوفيق على لفظ اسم النال ولذلك يشترطون  
 لدلالة القصد فايهم من غير قصد لا يكون مد لا عندهم فترك <sup>النقد</sup>  
 لقرينة فيما بينهم ويدخل في تميز الكلام الفصيح انما لم يقدر <sup>مؤلف</sup>  
 الفصح اللفظ في قوله والتميز النصيب فيقول الكلام والكلمة فيفتح  
 غشا دلالة من دخول تميز الكلمات في تميز الكلام لا من احداهما

من  
 التثنية



الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام النصح  
 واما تميز الكلمات فامر يتوقف عليه تميز الكلام ولو لم يتوقف تميز  
 الكلام على تميز الكلمات لم يكن تميزها فاما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثبات  
 ان الظاهر ان الفصل في فصلا الكلام والكلمة مشتركة لفظا فلو لم يرد باللفظ  
 النصح ما يتناول الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنى مشترك فتقدير اللفظ  
 التزم للجمع المحذور من غير ضرورة والتاويل بما يدفع الاثر التام  
 اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هي هنا الحصول المطمئنا على النصح على الكلام  
 لانه يدخل في تميز تميز الكلمات فتدبرى هو ظاهر لان المطمئنا  
 اثبات الاحتياج الى التماثل والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليها لا  
 المرجح امران الاحتراز والتميز المذكوران والاول يحصل بالاعتناء  
 والثاني يحصل بعرضه باللغة والحق والضرف والحسن وهو تميز  
 الغريب عن غيره ولا تميز ما فيه ضعف التاليف والتعقيد اللفظي  
 عن غيره وتميز المتماثل عن غيره والبعض المتماثل هو ما تميز ما فيه  
 المعنى عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض الحاصل  
 بالامور الاربعه غير البعض الحاصل بالبيان بمعنى ان ما يحصل به

وتميزها بالقياس عن غيره

لا يحصل

لا يحصل بها الثبوت الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا اليقينا انما يحصل اذا  
 جعل الغريب عايدا الى ما بين ايدرك لا الى ما يدرك لفظا جعل عايدا الى ما  
 لم يند الكلام لان الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس وانما انه لم يبين  
 في العلوم الثلثة فلا فاحتمل ان يكون مبيتا فيها فلا يثبت الاحتياج اليه  
 انحصر مقصوده في ثلثة فنون هي التماثل والبيان والبدع لانه قد  
 لعلم البلاغة علم التماثل والبيان وعلم توابعها علم البدع وليس الغرض  
 ان المختص لا كان في علم البلاغة وتوابعها انما هو مقصوده في ثلثة  
 فنون وجعله فونان ثلثة لتوجه المنع الظاهري اذ يجوز ان يحصل فونان  
 احدهما علم البلاغة والاخر في توابعها وذلك ان جعل المعنى على هذا  
 ليعتم مقادير معلومه وهي ان الثاني العلوم المختلفة ان يحصل كل منها  
 فذا يكون للراد من لزوم المحرر مناسبة واولونه ولا يخفى في  
 المناسبة ان التسمية الفن الاول بالتماثل لانه يبحث عن كيفية تطبيق الكلام  
 على مقتضى الحال فانه امر يتعلق بالمعنى لان مبناه ومرجعه الاحتراز  
 الخطاء في تلبية المعنى المراد وايضا مقتضى الاحوال خصوصيات اعتبار  
 التماثل والذات واما تسمية الفن الثاني بالبيان فلتعلقه بايراد



للمعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث  
 بالبدع فلانه يمتنع عن الاستدلال لاختفاء بداعته وافتقارها <sup>الفن</sup> واما تسمية  
 الثلثة بالبيان فذلك لبيانها والمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولاحفاءه وتعلق  
 الفنون به تصحيحا واختصارا واما تسمية القين الاخيرين بالبيان فلهذا  
 الفن الثاني والثالث ولا خلق الفن الاول بالعلم الكثر واتصاله بها اعتدلت  
 على ذلك بتسمية الاول بالعلم والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق المذكور  
 واما تسمية الفنون الثلثة بالبدع فلانه لاختفاء بداعته مباحثها و  
 لطافة مسائلها وظرافة لطائفها <sup>الفن</sup> الاول علم المتعلق ان الفنون  
 اجزاء الكتاب فيكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحكم علم المتعلق <sup>تأويل</sup>  
 وهو ان يبين اللفظ والمعنى من المناسبة والاتصال بما يجوز ان يعطى  
 حكمه لاخر فالجواب على الفن الاول وان كان هو الالفاظ الدالة على المسائل  
 التي هي علم المعاني لكن جعل المحول نفس علم المعاني وعبارة اخرى ان  
 الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني فهو مدلول الفن فجعل الفن  
 نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك حتم قولهم لا زال كاسم  
 من غير اعتبار حذف ذلك ان تحمل علم المعاني على الالفاظ الدالة عليه

بمزا

بمنزلة المفرد يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كل جزء منها  
 رعاية المطابقة لم يعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها فيه  
 الايراد الذي هو الوقف في البيان انما يعتبر بعد ثبوت المطابقة ولو علم القند  
 بمجرده هذه البعدية لكفى ملكه تقتدر بها الوجه ان يراد بالملكها  
 كيفية للنفس فيمكن بها من معرفة جميع المسائل بان يستحضرها ما كان  
 معلوما محزونا منها ويستحصل بها ما كان مجهولا منها ولو حمل الملك على  
 ما يذكره في مراتب الادراك من ملكة الانتقال الى النظر او هي العقول  
 ومن ملكة استحضار النظر التي حصلت بها او لانه صارت محزونة  
 متى ساءت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل بوضع  
 الاول فظ واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل العلم  
 بعد ما يملك العلم بلا اشتراط ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا  
 صارت محزونة عنده وان يقن من معرفة كل منها بالاكسب فان من هو  
 فقيه بلا ريب كاي حنيفة ومالك لم يعرف بعض المسائل بعد اعتنت  
 فقامهم بالمشك الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه رقة شرح  
 ما لا يلائم التام وهو على ما تامل ويجوز ان يريد به نفس الاصول

شعر

على ما نقلت في الكتب وايضا كان  
 الفقهاء يحتاجون في بعض المسائل



والتواعد المعلومة ومنها بالمعلومية إشارة الى وجه التجوز فان الظاهر  
ان العلم حقيقة في الادراك مجاز في التواعد المدركة اطلاقا للمصدر على  
المفعول ولم يجعل حقيقة فيما نرجحها للجاز على الاشتراك فكنا اطلاق  
العلم على الملكة مجاز اطلاقا لاسم المتب على التبع بالعكس وقد يقال ان  
العلم من اطلاق العلم على العلوم المدققة والفضل الملكة والنقل  
من غير استعانة بقرينة وهذا اية النقل فلفظ العلم فيها حقيقة عرفية  
او اصطلاحية ولاستعمال المعرفة في الجزئيات الظاهرة ايرادها  
الجزئية فقط على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال لادراك  
الجزئية والعلم لادراك الكل يعني انه ان لفظ المعرفة هنا على لفظ العلم  
جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه عليه ان اشارة لفظ المعرفة ههنا لا تشار  
الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستقلة  
في الادراك مطلقا سواء كان ادراك الكل او الجزئي والجواب ان العلم  
في ذكره الايضاح وقد جعله كالشرح للتخصيص انه يعرف دون يعلم  
دعائه لما اعتبره في بعض الفضلاء من تخصص العلم بالكلية والمعرفة  
بالجزئيات فشرح ذلك كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بان قلت

لفظ العلم

فصير  
لفظ العلم في المعرفة اقضى نكتة والجريان على هذا الاصطلاح يصلح  
ليتنط من ادراكات جزئية الظاهر من هذا التفسير على اختصاص  
المعرفة بالجزئيات فيناقض بان هذا انما يلزم كون المدرك جزئيا  
لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك  
لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً كما قال الحكماء انه نعم عالم بالكلية  
بالجزئية على الوجه والجواب ان ادراك الجزئيات وان كان كلياً فليس  
جزئياً لادراك الكل فان ادراك الكل ككل من جزئياته ادراك  
جزئية فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك بهذا المعنى فلذلك استنبط  
ان جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختصة بادراك الجزئيات لو كانت  
جزئية الادراك اعتمدت ان يكون مجزئية المدرك او لا وكان الواقع هنا  
واللازم من استعمال المعرفة هو الاول فسر الادراك الجزئية بادراك الجزئيات  
فقال هي معرفة كل فرد فرد في هذه العباد من قبل حذف العاطف دون  
المعطوف اي كل فرد وفرد على ما قبل ابو على في قوله لا على الذين اذا  
ما انك لم تعلم قلت آي وقلت وحكي ابو زيد اكلت مما لم يتناول  
وليتناول فيه انه لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجز اوله



فلا يحسن القول بجذبه فكانه من قبيل تعدد الفضا الى صورة كاعتد  
الخبر في نحو هذا حلوا ماض وتعدد الحال في موطعه حلوا ماضا  
اسودا بضر وضربت القوم واحدا واحدا على ما اشير اليه في الفتا  
حيث قال في تعريف المتاعلي ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة  
هو الكلام لانفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه واما التصریح فهو  
ان العلامة الشرائي قد ذكر في شرح المفتاح وارتفع شأن الكلام  
في باب الخبر والقول وانحطاطه ذلك بحسب مصداقه المقام  
لا يليق به وهو الذنمية مقتضى ان المراد مما يليق به الكلام الذي يليق به  
هو مقتضى الحال وانت خبير بان تفریح حقا المفتاح عن تفریح الشارح  
العلامة حيث قال بعد قوله وهو الذي يسميه مقتضى الحال فان  
كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طي ذكر  
ذكر المسند اليه فكذا وان مقتضى اثباته آه فان وقوع قوله فان كان  
مقتضى الحال تفصيل القول وهو الذي سمية مقتضى الحال تفریح بان  
مقتضى الحال الذي يعتبر مصداقه المقام له انما هو نفس الكيفيات  
فتفسير الشارح لا يطابق المشرح وقوله والامتناع القول بانها

احوال

احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا في سابق وجه صحة هذا القول  
مع كون مقتضى نفس الكيفيات مذكور واحوال الاسماء ايضاً من احوال  
اللفظ اجواب بما قيل ان المنكورة في التعريف احوال اللفظ والاسماء  
لفظا واحوالا لا يكون احوال ومقتضى الاسماء من اجزاء الكلام هو  
الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان يكون من اجزاء  
موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسماء بمحل احواله وعوارضه  
الذاتية عليه من المسائل وذلك انه قد بين ان احوال الاسماء  
هي احوال الكلام واعراضه ابتداء بعرضه لجزئه الذي هو الاسماء  
فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يردع المصم ذلك  
بحسب الحقيقة والمجان والعقليين حيث جعلهما من عوارض الاسماء  
فقال الاسماء حقيقة عقلية ومن جعل عقلية لا يردعاه اليه وهو ان يشأ  
الحقيقة والمجان على هذا الى العقل نفسه ولما اشيع عبد القاهر والسكاك في هذا  
على تلك الزعمية حيث جعلها من عوارض وصفاته وتخصيص اللفظ  
بالعربي مجرد اصطلاح دفع اعتراض قاضي مصر على المصم ان هذا العلم لا  
باللفظ العربي فالتقييد بالعربي يكون فاسدا ويخرج الموضوع رجع الضير



لا المقص من التعاوان كان المذكور سابقا فنفس المعاني لانه من المعاني فذكر  
 ذكره وانما جعله لك متابعه للم حيث ذكره الايضاح ويحصر المق  
 وقد اشار في الشرح الى وجهه وهو انما جعل المق مخفرا دون نفس  
 تعريف العلم وبيان الاختصاص والنبه الاتي خارجا عن المق ودخله  
 في التعاوان حصرا للمعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف  
 واخويه منها لم يتقم فحصر المقم يستقيم بناء على خروج المذكور من المق  
 انحصار الكل في الاجزاء لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية  
 لا يصدق على واحد منها فلو جعل من حصر الكل في الجزئيات لزم  
 صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب المقص من المعاني  
 لانفس المعاني ولا شك في صدق المقم على كل منها لانه متفق من صدق  
 المعاني لا يتو انما هو لك لو كانت من تبعية فيه وهو علم الاجوز ان يكون  
 بانية فيكون المقص نفس المعاني وانه لا يصدق على شئ من الابواب لانه  
 يقو لو جعلت بانية لم يتقم ما اشار اليه في الشرح من فائدة ادراج المقم  
 لانه بناء على خروج ما ذكر من المقم ودخوله في المعاني فاذا جعلت  
 بانية لو كان المق نفس المعاني واذا خرجت هذه الامور من المقم

مخرج

خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت المقم ايضا والتفصيل  
 ان كلمة من امثلة المقصد وبانية او تبعية لا سبل الى الاول لان  
 ما يقصد من الشئ يكون خارجا عنه فيلزم خروج الابواب عن المعاني  
 فسادها ولا الى الثاني والام يكن في ادراج المقم فائدة فتعين الثالث  
 وح يصح حصر الكل في الجزئيات لان المقم الذي هو بعض المعاني يصدق  
 على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير حصر الكل في جزاءه  
 بتكثف عظيم وغاية العناية ان يبق ان التعريف واخويه يذكر من جملة  
 المعاني لشدة الاتصال فلا يبعد ان يذهب الهم اليه من اطلاق لفظ  
 المعاني ولما ادراج لفظ المقم اندفع ذلك الوجه لان لفظ ان يتبادر  
 عن اطلاق المقم من المعاني ما هو متفصله ومخالفة فيخرج به ما  
 لشدة الاتصال فلهذا يكون من بانية ويكون حصر الكل في الاجزاء  
 او يبق مقم لانه ان ضمير ينصرف وان رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقم  
 انحصار مقاصده وما هو المقص منه واذا كان ضمير ينصرف للمعاني لزم ان  
 يجعل من حصر الكل في الاجزاء فلا يصح التقسيم لان صفة يمتنع على صدق  
 المقم على اقسامه والمقسم هو الكلام المتعلق بالنبه ينقسم الى المتحدو

منه



الانشاء بان ان كان لنبته خارج مطابقة وانطباقه فخبوا الا فانشاء  
 ولو فسر النسبة بما لا يشمل في الانشاء لم يصح المقسم على الانشاء لا بقوله  
 والاشياء اي وان لم يكن لنبته خارج وانه اعتمد ان يكون للكلام  
 نسبة ولا يكون لها خارج لك وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون لنبته  
 خارج لانه يوافق المتبادر من قوله ان لم يكن لنبته خارج ان يكون له نسبة  
 ولا خارج لها ما هو قائله رجوع التقي الى القيد ان كان لنبته خارج  
 اما ان يراد بثبوت الخارج لنبته الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به  
 واما ان يراد به ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي المسماة بالخارج  
 والنسبة الخارجية وكلامه يشعرا بالثاني وهو ظاهر لا واثبت  
 قال فيما ذكر بعد من الخيق من غير قصد الى كونه دال على نسبة خارجية  
 وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام <sup>الكذب</sup>  
 عدم وقوعها ثم انه يتجه على الاول ان لا يكون للخبير الكاذب خارج وان  
 لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى  
 الواقع ونفس الامر وما يدل عليه الكلام فنسبة الكلام هي مطابقة  
 البتة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعا

نفس الامر

نفس الامر بل ما يكون خارجا لنبته لانه اللفظ اي يدل اللفظ على انه خارج  
 ولا يخلص عن الثاني الا بالقرائن ان الكذب ليس عدم مطابقة النيتين بل  
 عدم وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما قلناه وبوجه قوله ان قال  
 مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب فاحتمال على المدلول له  
 فاحدا لا يستدفع لتوجه بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية الاجابية  
 ينبغي ان يكون كاذبة باجمعا والسلبية صادقة بكتبتها لان النسبة الخارجية  
 في الاخبار الاستقبالية سلبية في الخلاف في كذب الموجبة منها مطلقا ويصدق  
 السالبة لك لتخالف النيتين في الاولى وتوافقها في الثانية فاشارة الى  
 دفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في احدا لا في الاخر في  
 الخبر الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال فصدفه  
 بمطابقة النسبة المفرومة من الخارجية المعتبرة في الاستقبال فصدق  
 من الخبر الاجابي ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبالية <sup>بذلك</sup>  
 منه ما لم يطابقها وكذلك الخبر السلبي ونقصه انه ان كان المراد <sup>بذلك</sup>  
 الخارج لنسبة الكلام انه يدل عليه كما اشار اليه بقوله من غير  
 الى كونه دال على نسبة حاصلة وقد افصح عن ذلك من قال الصدق



في الحقيقة كون النسبة التي يشرح بها الكلام واقعة والكلام بغير علم وقول  
 فالخارج في الخبر الاستقبال ما يكون في الاستقبال والماضي ما يكون في الماضي  
 والحال ما يكون في الحال وان كان المراد به ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة  
 فالخارج ايضاً ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية كانت  
 الخارجية ايضاً موافقة لها لا تماثلها باعتبار على حساب اعتبار النسبة الكلامية  
 وقد نقل عنه في بعض الحواشي ان قولنا في احد الارزمنة دفع لغرض  
 ان الخبر الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبراً او متشاء التوهم الغفول عن ان  
 النسبة الخارجية تعتبر على حساب اعتبار نسبة الكلام بحسب الارزمنة فتنبه  
 على ذلك بقوله في احد الارزمنة الثلثة فالدفع التوهم وانت خبيراً  
 ذلك مبني على ان المراد بالخارج ما يد له في الكلام والافتقار الاستقبالي  
 خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في سائر الارزمنة طرفي نسبة الكلام فافهم  
 اي وان لم يكن لنسبة خارج كذلك اي يطابقه او لا يطابقه تماماً  
 منه ان نسبة الكلام الانشائي خارجاً لكن لا يكون بحيث يطابقه <sup>بقية</sup> الكلام  
 او لا يطابقه فالفرق بين الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر  
 بحيث يطابقه نسبة الكلام او لا يطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك

(مؤخر)

وينبغي عليه ان يرد في التقيضين العمل لان يؤخذ قوله نظراً ولا يتأ
 على معنى قصد المطابقة وقصد عدمها كما قال في حيث يقصد ان لا يتأ
 خارجيه تطابقه او لا تطابقه او تحلق قوله او لا تطابقه على معنى عدم الملكة
 بمعنى احقر من سلب المطابقة وما ذكره من التحقيق شعيرة لا خارج
 لنسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد الى كونه لا على نسبة
 حاصله في الواقع لا يبق انه لا ينفك الخارج بل في المقصد الى ذلك لان على ذلك
 وانه لا يوجب تنبيهه لانه يؤخذ بناء على ان معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام
 ان الكلام يدل عليه الا انه ادراج المقصد انما علاماً بالخبر المقصد في
 الدلالة على ما قالوا وان ما لا يقصد لا يعتبر وجوده ففي المقصد في كل
 في الخارج للنسبة على ان العلم يتعرض لثلاثة اقسام الفرق بين الخبر والانشاء انما
 قيد المطابقة وجوده او عدمه الانشاء اقصر على في المقصد في الدلالة
 على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار المقصد في كل
 غاية الامر ان يتوهم ان قوله ان لم يكن لنسبة خارج كذلك يشعر بثبوت
 الخارج بناء على ما تقر من فالمدعى رجوع التقيض الى المقيد والمقيد بل
 عند الامر ذلك ان تقول ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ما ذكره



يكون الامر كذا ويجوز ان يراد به ان الثمينين اللذين اعتبر بينهما نسبة  
 الكلام بينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع فهذه النسبة <sup>تقع</sup>  
 خارجة فلا تشاك خارج <sup>ح</sup> لكن لا يقصد المطابقة بينه وبين نسبة الاشياء  
 وجودا وعدمه ولا يلتفت اليها وهذا معنى وجود النسبة الخارجية  
 ما ذكرنا من وجود النسبة في الواقع بين الثمينين المذكورين مع قطع  
 النظر عن الدقة معنى وجود النسبة الخارجية لشيء لما ان ليس معنى  
 ما يراد في الاعيان حتى يلزم كون الخارج هنا خارج التقدير في نفس الامر كما سيجري ان الواقع  
 النسبة من الامور العينية الموهبة الخارج الذي يكون النسبة الكلام الخبري وتوضيح انه لا يوجد  
 في الاعيان بل معنى الخارج <sup>هنا</sup> النسبة الخارجية هنا فربما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة  
 في الخارج وانه يظلم انظر ان النسبة ليست موجودة في الخارج فذفع  
 ان ذلك بان معنى الخارج هنا الواقع وخارج ذهن المتكلم والمخاطب  
 الخارج الكلام لا ما يراد في الاعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا  
 المعنى لانقر ان النسبة ليست موجودة في الخارج لان الخارج ثم يبقى  
 ما يراد في الاعيان وقد يدفع بان <sup>معنى</sup> كون مع النسبة خارجية هنا الخارج  
 لا يوجد خارجي فالخارج هنا طرف لنفس النسبة لا الوجود ما هذا لينا

ما نزل

<sup>مقتضى</sup>  
 ان النسبة الخارجية بهذا المعنى لما تقر ان النسبة  
 ليست موجودة في الخارج لان الخارج <sup>تقع</sup> ثم بمعنى ما يراد في  
 الاعيان وقد يدفع بان معنى كون النسبة خارجية هنا  
 طرف لنفس النسبة لا الوجود ما هذا لينا ما تقر ان  
 النسبة ليست موجودة في الخارج لان الخارج ثم يدفع  
 لوجود النسبة لانفسها او اثبات طرفية الخارج لانفسها  
 طرفية لوجودها لان في الثانية لا يوجب في الاولى وبيان  
 لا يلزم اثبات الثانية فان الخارج <sup>ب</sup> قولنا ان يوجد  
 الخارج طرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كون طرف الوجود  
 حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجا فان الموجود الخارج  
 ما يكون الخارج طرف الوجود الوجود لانه ما يكون الخارج  
 طرف لنفسه وفي قولنا الوجود ليس موجودا في الخارج  
 طرق لوجود الوجود ولم يلزم منه في كون الخارج طرف  
 لنفس الوجود حتى يلزم انتفاء الوجود الخارج حتى فان  
 فالامر بالخارجي اعم من الموجود الخارج حتى فان الامر بالخارجي



جملة اورد الالهات الشريفة

يجوز ان يكون معدوما في الخارج كالوجود الخارجي فاعني سواء قلنا  
ان النسبة من الامور الخارجية وليست منها الظهور انما هو خارجي  
جزما وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخارجية  
لم يحسن التردد ايضا للقطع بانها ليست موجودة في الخارج بقاها  
عدم توقف وجود النسبة الخارجية ههنا على كونها من الموجودات  
الخارجية وقد يقال انه اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة في الخارج  
بين التكلم والحكم والمناسب ان يحمل الامور الخارجية على الوجود  
الخارجية على ما ينبغي لوجه تخصيص هذا الكلام بالخبر قد يوجه  
بان الخبر اعظم شانا واكثر اجمانا وافضل اصالا لانه انما اذا ذكر  
في الكتب اجاب الخبر وورد الاجابات المشتركة بين الخبر والاشارة  
في باب الخبر فيجوز ان يخصر هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الاشارة  
ايضا على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ ربما يعتذر  
عنه بان قصده الى تحقيق معنى الاطنايب وان كون الزيادة  
لفائدة ماخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لما سبق في اليوم  
ان الاطنايب مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام بالبلغ لفائدة

لكتاب

او ان

او ان انهما قيد الفائدة على تقدير عدم التقييد بها لا يخرج عن كونهما  
اورثه هو لا عنه فخرج به الذي قد سبق اشارة الى وجهه في ذلك  
البحث بالنسبة فانه انما يستعمل فيما سبق بوجهه ولذا يستعمل في البديهي  
وتما حكمها او انه يستعمل فيما ينبغي من الدليل البديهي وما حكمه وما  
اليك اشارة في حكم البديهي اي مطلقة حكمه اشارة الى ان المطابقة  
انما هي للحكم او لا وبالذات والخبر ناسيا وبالعرض فصدق الخبر فربما  
سبق الى الوهم ان الصدق حثبت للخبر او لا وبالذات لان الصدق  
كون الخبر مطبق للحكم ولانه ثابت للخبر او لا لا الحكم لكن التحقيق ان  
ثبت للحكم او لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له او لا وما كون الخبر مطبق  
الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل انها مبدؤه وهذا في تعريف  
الدلالة بينهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان اللفظ صفة لظاهر  
والدلالة صفة للفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم المعنى من اللفظ اي  
كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة للفظ وان كان نفس اللفظ صفة  
لفهم فرد عليه ان فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة للفهم لكن لا يتعلق  
باللفظ والمعنى اي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى

ان كان عبارة عن مطابقة كان  
حكم المطابقة في المنبوت للحكم او لا  
وبالذات وان كان عبارة عن  
مطابقة حكم الخبر



من اللفظ ومطابقة تلك النسبة المعلوم من الكلام الظاهري  
تدل عليها الخبر وكلامه تدل في كنهه بغير انما هي وقوع النسبة ولا  
وقوعها ونتيجة عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الفاعلي فهو  
المفهومية والخارجية ايضا كيف يتصور بمطابقة ما مع اتحادها  
ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من  
مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر  
من الكلام وما يدل عليه الوقوع باحدا الاعتبارين غيره بالاعتبار  
الاخر ويجوز ان يتحقق المطابق بين المتخايرين بالاعتبار وقد يفتك  
ان النسبة المعلوم التي مطابقتها الخارج صدق وانما هي اللفظ اي  
ان النسبة واقعة ومطابقة للنسبة الخارجية بان يكون هي الوقوع  
لكنها اثبتتتين وعدم مطابقة اياها بان يكون هي الوقوع فيها  
نبوتها وسلبها وكذلك القضية السالبة فان النسبة المعلوم منها لا  
اي ادراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقة للخارج بان يكون  
الخارج اللازم وقوع وعدم مطابقة له بان يكون الخارج الوقوع في  
نطاقها اثبتت في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب فيها انما

نبوت

نبوتها انتفاء اللزوم الا ان يقر انه كاذب وجه الاستبعاد ان الغرض  
الظن من عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ان يكون ثمة اعتقاد ولا يطابقه  
على ما هو قاعدة رجوع الشيء الى العبد وهذا بناء انه ثبت عندنا  
ان النظام قائل بالحصار البتة والافليكن هو ممن لينكر الانحصار  
من التزام ذلك العبد فان المشكوك خبره هو الحق كاذب  
لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون قائل احكاما بذلك الحكم  
لجواز تخلف المدلول عن الدالة الدلالة اللفظية فانه تع جمل  
كاذبين اذ لم يتعرض له الا لان الآية اثبت اللذب لعدم مطابقة  
الاعتقاد مع مطابقة الواقع ولم يتعرض بحال للصدق كما تعرض في  
الشرح وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان الصدق مطابقة الاعتقاد  
فقط لجواز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب  
المحققين ويكون تكذيبه تعالى للنافقين بالخيار ان كلامهم لا يطابق  
الاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما هو  
من كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقة  
ان يقر قد يكون الغرض من الاستدلال نفي مذهب الخصم والآية



ينبغي كون الصدق مطابقة للواقع كما ندب الجمهور لما ثبت الكذب  
 معطافا ليكون الصدق معطافا <sup>بها</sup> وروح امتناع اجتماع الصدق والكذب  
 اتفاقا وان قيل بانفائهما ولا يثبت بالآية كون الصدق مطابقة للاعتقاد  
 فقط بان من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل الصدق  
 مطابقة للاعتقاد فقط بل المناسب ان يكون الكذب عدم مطابقة للاعتقاد  
 فقط ان يكون الصدق مطابقة فقط على ما هو متفق عليه فيهما بشهادة  
 ان واللام فان قلت هذه المؤكدة تنفي تأكيد الحكم الذي دخلت  
 وهو المشروعية اعني كونه رسول الله لا تأكيد شهادة المنافقين <sup>لله</sup>  
 عليها بقولهم نشهد فلا شهادة لهذه المؤكدة في تعهد <sup>للمؤمن</sup>  
 المذكور يقال انها وان دخلت في المشروعية فكيف تستعربان الشهادة  
 من جمل كمال رغبة صادقة هذا والاوجه ان يجعل الخبر المذكور <sup>كشفا</sup>  
 لهذه المؤكدة لا لقوله نشد وتفسير الكذب في شهادة برجوعه  
 الى نشد بالاعتبار كونه خبرا كما هو الأصل في فعل المضارع وقد تينا  
 وجهه في الحاشية بل في نعيم الفاسد لما كان الكذب عدم <sup>مطابقة</sup>  
 الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد

مبدان  
 الواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل  
 الصدق مطابقا لم يجعل الكذب  
 عدم مطابقة

فان نسب الكذب الى الواقع كان هذا  
 عدم مطابقة الواقع في الواقع

فلهذا

ولنسب الكذب هنا الى الاعتقاد هو الفاسد كان المراد بل عدم مطابقة  
 الواقع وثم بالنسبة لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقاد  
 وغير مطابق للاعتقاد فربما يشك في جعل كذبه كونه بعدم مطابقة الواقع  
 دون عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب  
 الثالث على وجه التبع هكذا لان كذب هذا الخبر بعدم مطابقة  
 الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابقة للواقع في اعتقاد  
 ولو قدر على وجه التسليم كما ذكره في الشرح اشكال دفع الاشكال  
 فتأمل مع الاعتقاد بان مطابقة الظن انه جعل قوله مع الاعتقاد  
 حلالا عن خبر المبتدأ وهو مطابقة والاصح امتناعا وقوله مع  
 اي مع اعتقاد انه غير مطابق انه مع ان الظن ان المرجح هو الاعتقاد  
 المذكور سابقا وقد فسره باعتقاد انه مطابق يوجب اختلاف  
 الرابع والمرجح وليس بوجه كيف وقد شنع في هذا في  
 هذا المقام على العلامة في شرح المنهاج ولا يبعد ان يرجع ضمير <sup>بقوله</sup>  
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لغو للمطابقة وقوله  
 ظرفا للضمير في عدمها باعتبار كونه عبارة عن المطابقة كما في قوله وما

في اعتقادهم والكذب ليس الا عدم  
 مطابقة الواقع







وعدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم تجويزه لجواز ان يجوز  
ولا يعتد به وإنما الصالح الدليل اعتقاد عدم الصدق لانه ينبغي تجويزه  
لا يقال في لا يتقيد ما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهرا كانه غير قوله  
لانه قد اشار وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام <sup>الصدق</sup>  
الذي هو برأيه عن اعتقادهم يعني ان صدقه في غاية البعد عن  
مجيت لا يجوزونه فلا يريدونه باحد شقي التردد لكن لما كان في ذلك  
قوله لم يعتد به على هذا الغي خفاء قال ولو قال لانهم اعتقدوا  
عدم صدقه لكان اظهر وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد  
لايق فاللازم مح تأخر لفظ الموصوف بما ذكر باعتبار وصفه لكن  
لاشك انه باعتبار انه مقدم فاعتبار يقتضي تقدم الطرفين شيئا  
الذات وان لم يرتجح على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يرجح  
يقول لم يبحث عن ذات الطرفين بل عنهما بلا حطة الوصفين اعتبار  
جانب المجووف عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا ينبغي لنا انما  
لانه كما افاد الحكم افاد انه عالم اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة  
ولازمها باعتبار العلم والافادة والاستفادة لا باعتبار الوجود

الوصف

لان التزم

لان التزم باعتبار مستغنى قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم الخبر  
فضلا عن كون خبره كذا ولو جعل الفائدة ولازمها من العلمين والى  
فلا يتبين او الاستفاد اعني علم المخاطب بالحكم ويكون الخبر عالما <sup>به</sup> اما  
الخبر اياهما والاستفادة المخاطب اياهما من الخبر وضع التزم باعتبار التزم  
وقوله وتسمية مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقدمه وهو ان هذا  
الحكم لما لم يكن حاصل من الخبر بل قبله لم يصح اطلاق فائدة الخبر عليه  
لو كانوا يعلمون ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق باعتبار  
تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير دخول بخصوص العلم والحمل  
اي ليس لهم علم بذلك لان كل واحد يجعل المتيقن متيقنا وبالعكس  
علمهم بذلك وقد انبته في صدر الآية لا يقال لم يخلق العلم  
الثاني بما يتعلق به الا قبل بل انه منزل منزلة اللازم على معنى انهم  
لو كانوا من اهل العلم والعرفه ولئن لم يكن منزلا لفظا ان مستحق هو  
مضمون لبشر ما شروا على ما هو الشايع في مثل هذا التركيب وهذا  
المضمون ليس عين مضمون من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق  
لان مضمون الاول عدم المنفعة في ذلك الشراء ومضمون الثاني



وغاية المنة على ما يدل عليه لفظ بئر الموضوع للذهن العام ولا خفاء في تغاير  
 بل في انفاكهما كما المباحا فالعلم بالاول لا يوجب العلم بالثاني ولا الجمل بالخاص  
 موجبا للجمل بالاول فلا حاجة الى ما ذكر من التنزيل لانه يقين تنزيل المعنى  
 منزلة اللازم لا يصير اليه الا ضرورة وداع وليس غلب ولا وسام  
 حاصل لان عدم كونه من اهل العلم يوجب عدم علمه بالحكم المذكور  
 ومعنى من استنزه آية من فغل ذلك ليس له نصيب في الاخر  
 وهذا غلبة المذمومة ونهايت التواء على ما بينه كلمة بئر وليس المعنى  
 انه لا نصيب له على ذلك الفعل ليجب ما ذكره ولئن سلم فانهم لما عاينوا به  
 حفظ انفسهم لم يكن لهم نصيب على ذلك فاذا لم يكن لهم نصيب على  
 الفعل كان غلبة المذمومة ولما كانت الغلبة في تنزيل العلم بالثاني  
 الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار تنزيل العلم منزلة الجاهل من غير دخول خصوص  
 فائدة الخبر ولازمها او رد له شاهد من كلام الجيد ولما كانت الغلبة  
 في تنزيل العلم منزلة الجاهل باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه  
 غير دخول بخصوص العلم والجهل او رد له شاهد من الفرقان الجيد في  
 كلامه اشارة الى التردد على ان من دعى من ظالم الفتح ان الآية الاولى مثلاً

لا تخن فيه

لا تخن فيه من تنزيل العالم بالثاني منزلة الجاهل بها وله توجه كلام  
 المفتاح احسن توجه ولا ريب ان اذ ربيت في العلم لا ريب في انما  
 لا اعتبار خطا وهو ان ما يترتب على ريبه عليه الصلوة والسلام من  
 الاثر خارج عن حد ما يترتب على افعال البشر فينبغي ان لا يفتقر المتقرب  
 بما فيه تغايرهما لاحاجة الى التنزيل والظن ان من لم يذهب الى التنزيل  
 اختاره ان التفسير من ذهب اليه فله مندوحة عنه ومن جعل الآية  
 نظرا للصورة والتي نظرا الى الحقيقة فان اراد بيان الحاصل المعنى  
 بعد التنزيل فوجهه والافند ما قلناه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة  
 بحتم ان يريد بالحكم التصديق اى اذراك ان النسبة واقعة ولا  
 ومعنى خلوا ذهن عن الحكم عدم التصديق به لعدم ادراكه مطلقا بحيث  
 يتناول عدم تصوره ايضا لانه لا يتغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد  
 فيه يوجب تصورا فنفى تصوره لا سابقا لنفي التردد فيه واذا عرفت ما قلناه  
 ظهر فساد القول بانه لاحاجة الى ذكر التردد فيه لان الخلوع عن الحكم كالتقدم  
 فيه من التردد فيه يوجب تصورا اما اذا ريد بالحكم التصديق فلان التردد  
 لم يعتبر في التصديق بل في الحكم معناه وقوع النسبة فالخلوع عن التصديق

كأقل مثبت هو ان في بطريق الكسب  
 والمثني هو بطريق الخلق لا بعد  
 ثبوت تغايرهما  
 عدم تضاديه وان يريد به وقوع  
 النسبة ولا وقوعها ومعنى خلوة  
 علم ادراكه آياه وعلى الاول لا بد  
 من الاستحسان ان يراد بضمير فيه  
 الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتقدم  
 في التصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد  
 بخلو ذهن عن الحكم



لا يوجب الخلو عن التردد

يجوز ان يكون منقوصا للتصديق لا حصوله فهو لا ينافي الخلو عن التردد

خصوصية

في وقوع التردد في فرض ان التردد في التصديق فهو مما لا يوجب الخلو عن التردد فيه لجواز اجتماع الخلو عن التصديق مع التردد في التصديق بان يكون متصورا وانما اذا اريد وقوع التردد في الخلو عنه عدم التصديق به وانه لا يوجب عدم تصوره حتى يلزم منه الخلو عن التردد فيه والمراد بالحكم في قوله بل التحقيق ان الحكم لنفس التصديق والضمير في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق وهو وقوع التردد على سبيل الاستدلال وهذا يرتب ايراد التصديق في الحكم المذكور في المتن لكن المذكور في دلائل الاجازة في الشرح قال الشيخ في دلائل الاجازة اكثر مواقع ان يحكم الاستفراء هو الجواب لكن يشترط ان لا يمكن توجيهه بانه لا يبعد هذا الاشارة في التاكيد بان كونها على التاكيد ومنفعة لغاية فيجوز ان ينقيد حسن الاثبات بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا يندفع عنه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للنوم حيث حكموا بحسن التوكيد في مقام التردد سواء في هذا الشرط او لانهم انه قد فرق بين ان وسائر المؤكدات وهم لم يبرحوا بذلك الفرق لكنه نقله كلام الشيخ على ما ذكره في هذا الكتاب يدل على حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم تلتفت الى خصوص ان مني ان تكذيب

لا يبرح

ووجه

الاثنين تكذيب التثنية يعني انه تكذيب التثنية في المرة الاولى الى جميع مع ان المكذب فيها اثنان ووجهه انما كان المرسل الاثنين والثلاثة واما وهو عيسى والمرسل به وهو الكلام الذي ارسل به الانسان والتثنية واحدة كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله تع لم يمتح الى هذا العذر فانه نزع حكمي عن رسل عيسى المكذبين وهم ثلثة قرين فقال الله تع حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت المرتان للتكذيب استقام باعتبار ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذيب مرة او لا منه واستقام التكذيب في مرة التكذيب المتعلق بالتثنية الى مجموعهم غير لازم بل يكفي استناده في احدى المرتين الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل استناده في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يقع نسبة التكذيب الى التثنية على الحفظ لمجموع المرتين ولو اطلق التكذيب الذي جعلت المرتان له عن التعلق بمجموع رسل عيسى وهو الكافي بمتعلقين ارسله عيسى لم يبعد اي الخبر الظان استغنى عن متعلق نفسه كانه فينبغي ان يفهم في اي الخبر ولا يصح حمل الاسم على الثبوتية



لان عمل الفعل عند التقدم على المعول في غاية القوة فينتج نفوثة نحو  
 لزيد على ما صرحوا به اللهم الا ان يجعل التام زائدة او يوق كما تعدي بنفسه  
 تعدي بالجرف ايضا اذ بعض الافعال يجي كذلك ولو جعل ضمير الملو  
 اي يستشرف الخبر لاجل الملو كان وجها لم يكن عليه ذلك الغبار  
 الظاهر لا يلزم من استشراف غير السائل المتردد استشرافا سائلا  
 السائل المتردد صيرورة الغير سائلا مترددا كيف والغرض انه غير سائلا  
 وما ذكرناه في الشرح ان النفس اليقظي والفهم المتسارع يكاد يتردد  
 فيه صريح في انه لم يصير مترددا فقلنا ان الاستشراف يستحق  
 بالفعل لكن تحققه لا يلزم كون المستشرف مترددا بالفعل وقد  
 يلزم ذلك الاستلزام ويحل قوله فيستشرف على معنى يبادي يستشرف  
 يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وبعيد من ان يستشرف  
 الاستشراف والتردد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار تقديم الملو  
 من شأنه ان يستشرف له لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل  
 عنده ان حلت المشاهدة على المشاهدة العقلية اي اليقين والعلم  
 القطعي صرح جعل الدليل شاهدا مساويا لاجل على اصطلاح العقول

الاصول

او الاصول ان حلت على المشاهدة الحسية لانه حلت الدليل اصطلاح الا  
 لان الدليل عند اهل العقول تصديق مرتبة ليست بمجسومة لان  
 مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد فيد ان معنى السلام على هذا القبيل ان  
 يكون في نفس الامر من الدليل ما لو تامله ارتدع فالارتداد لان التامل  
 في الدليل الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر فلا عليه  
 ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد هو الارتداد  
 المذكور اعني الارتداد على تقدير التامل فعني كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي  
 في الارتداد على تقدير التامل لان التامل انما يكون في الدليل المعلوم ليحصر  
 فلا بد ان يكون الدليل معلوما للذكر فليست بمتناهية فيرتدع وبذلك يدفع  
 ما يورد على قوله ما لم يكن حاصل للعنده انه يدل على انه مجرد الحسوا عند  
 يكفي في الارتداد فينتج ح على تفسيره كونه معه بكونه معلوما له ان  
 مجرد المعلومات والحصول عنده لا يكفي في الارتداد فواجهة ترتيبه على  
 التامل في ذلك المعلوم ولك ان تقول لما وصف الدليل بكونه شاهدا  
 والظن من المشاهدة الحسية فلا بد ان يحل على مصطلح الاصول وهو ما  
 للفصل بعينه النظرية في مطهر في مجرد معلومته لا يكفي في الارتداد

يمكن ان يقال  
 وايضا التامل في الدليل يقيد العلم به  
 فاي حاجة الى تقييد الدليل بكونه معلوما







الى ان تقلب المسند اليه للضم وانما قيد به لانه لو علم المخاطب ايضا  
 ان يعلم علم المتكلم ذلك ايضا ولا على الاول لا يكون حقيقة كان التبريد  
 المصادف بل ان كان الاسناد للملابسة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة  
 فخصيص المتكلم بعد المجي باعتبار ان على تقدير علم المخاطب لا يتعين  
 كونه حقيقة لا باعتبار ان على هذا التقدير لا يكون حقيقة جزما مجازا  
 الاثبات انما سمي به مع انه يجوز ان يكون هذا المجاز في التقي ايضا لما ذكره  
 في الشرح ان المجاز في التقي لا يلا على المجاز في الاثبات فان الاثبات محال  
 كان التقي مجازا والا فلا اي غير للملابسة لا يظهر التقييد بالملايسر  
 فائدة من الحقيقة والوضع الذي يدل اليه من العقل نقل عنه  
 في الحواشي ان من في قوله من الحقيقة بيانية وفي قوله من الحقيقة  
 اي تطلب موضعه من العقل وهو كيف ينبغي ان يكون حتى يكون  
 ما هو عليه في العقل والظن كلامه انه لم يجعل كلمة من في من العقل  
 صلة للاول ولا بعد ان يجعل صلة له على معنى تطلب موضعا يرجع اليه  
 من العقل اي يحكم العقل به ويجوز ان يجعل من الاول في من الحقيقة صلة  
 للاول ايض على معنى تطلب موضعا يرجع اليه من الحقيقة اي ينتقل اليه منها

للتأول

للتأول

لاستقامتها

لا استقامتها ولا جعل من التقي بيانية فكلاهما لا يفتقران الى طلب الحقيقة  
 بل ضم اليها الموضع المذكور لان من مذهب ان المجاز العقل لا يلزم ان يكون له  
 عقلية فلا يمكن هناك لم يستقم تطلب الحقيقة لم يرتفع عن الفعل  
 معه اذا كان ارادته لا يستدل للفعل معه باقيا على حاله فكذلك المنقول  
 وان ارادته لا يستدل اليه اصلا وان اخرج عما كان عليه فعليه منع ظهور  
 ان يرفع الخشب في مستوى الماء والخشبة على العطف على الفاعل  
 فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد في ضربت زيدا فغال ضرب زيد  
 فجعل مسندا اليه والجواب ان المراد انه لا يستدل اليه باقيا على معناه فانه  
 اذا استدل اليه لم يبق في المصاحبة معول الفعل بل كونه معول الفعل ان  
 معنى المصاحبة انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف  
 المنقول به فانه عند الاستدلال اليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فعله  
 وقد يقال المنقول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير  
 بالمتن والمنقول به ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد كذا معول  
 الفعل فالمنقول به الاصطلاح يفتقر مسندا اليه دون معول على اصطلاح  
 بمعنى غير الفاعل في المتن للفاعل وانما لا يفتقر الضمير اليه بل من الامر



للفاعل

انما التطويل حيث فرغ من خبر الفاعل والمفعول ثم بين ان المراد خبر  
 الفاعل في المبنى اه لكانت وهي ان المذكور سابقا للفاعل والمفعول مطلقا  
 فالضمير لا يرجع اليها الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكرنا ان الاسناد الى الفاعل  
 في المبنى له والى المفعول في المبنى له حقيقة علم ان المراد في الجواز الاسناد  
 غير الفاعل في المبنى له لان الاسناد الى غيره في المبنى للمفعول حقيقة لان  
 للمفعول غير الفاعل وقصر عليه الاسناد الى غير المفعول في المبنى له فيبين  
 ان لا يرجع الضمير على ما يتخيه اللفظ ثم بين المراد بقرينة الفاعل  
 يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له كانه انما فسر بذلك ولم ينضم  
 على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة فجاز لان مطلق الملازمة  
 يعم ملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد لفظا  
 لا يوجب المجازية والالكان الاسناد الى ما هو له مجازا وايضا قد اقتضى  
 في ذلك كلام الايضاح ان اسنادك الى غيرهما لمضاهاته ما هو له في ملازمة  
 الفعل مجازا وكلام ضا الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء على طريق  
 المجاز لمضاهاته الفاعل في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظلم بغيره  
 على انه يفهم من الاسناد المجاز والملازمة مجاز وهو حق لان الاسناد الى ما هو له

ج

ليس يجوز له لاجل انه ما هو له من الاضافية والابتائية لا في الوصف  
 ايض لك فلم يذكرها لان الوصف انما يضاف وصف من اسم فاعل او مفعول  
 او خبرها واما مصدر والمجاز في الاولين على قولهم انما هو اسنادا  
 او الصفة الى خبره والثالث خارج عن ذلك فلهذا ما ذكره في الشرح ان مثل  
 انما هي اقبال وادبار ليس بحقيقة ولا مجاز عند الملم لان اسنادا الى الملازمة  
 فكذلك يكون شلقة اقبال والتعريف المذكور انما هو للاسناد بعينه  
 اذا تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد والتعريف الذي ذكره الملم فخص بالاشارة  
 فلا بد من اعتبار تخصيص في المعرفة بان يجعل للمعرف المجاز الاسناد  
 لاسناد المجاز العقلي او تعيم في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيتناول  
 الاضافية والابتائية ولشان يلفظ اللهم الى بعد الوجه الثاني لان النسبة  
 من اطلاق الفاظ المصطلح هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان تعجب  
 عليك الوهم ان حمل الاسناد المذكور سابقا لقوله ثم الاسناد منه حقيقة  
 عقلية ومنه مجاز عقلي على مطلق النسبة ايضا والالكان التعريف اعني  
 المعروف اللهم ان يرتكب ان الضمير في قوله وهو اسنادا الى الملازمة  
 راجع الى مطلق المجاز العقلي الذي هو قسم من الاسناد لان ذلك المطلق

فوق كلام

يتم

في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي  
 بل لابد من حمل الاسناد المذكور



في المقيد ويجوز من اجزاء البعض من كون القسم اعتمد من المقيد واعلم  
 نعيم التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة ليصلح لمطلق المجاز العقل  
 او في ما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من الضريح واللازم  
 الكلام ليصلح التعريف للمطلق لان المعروف يكون هو المقيد انما  
 وان كان يمكن توجيهه حيث جعل التناول لاجزاء الاقوال الكلامية  
 فقط وذلك لانه قال لو قلت خلافا لمحمد العقل متنع طردا<sup>تف</sup>  
 بنحو قول الجاهل وانما بنعيم ذلك لو لم يكن قيد التناول فخرجاه والا  
 لكان التعريف مطردا مع ذكر خلافا لمحمد العقل لان قول الجاهل  
 وان دخل في خلافا لمحمد العقل فقد خرج بقيد التناول لو قلنا  
 ما ذكر من جعل الشك في التناول لاجزاء الكذب فقط من انه اخرج  
 قول الجاهل بقوله خلافا لمحمد التكلم والكذب بقيد التناول فلا يجزئ  
 عليه ان اخرج الكذب بقيد التناول لا يوجب اختصاصا باخراجه لكون  
 ان يخرج به قول الجاهل انهم وان لم يذكره لان للدعي ان الشك في جعل  
 التناول لاجزاء الكذب فقط على معنى انه نسب اخرج الكذب اليه  
 لانه جعل قول الجاهل ولم ينسب اليه اخرج قول الجاهل اذ خلا في هذا القيد غير خارج به

وانه للبدا والمعيد الدلالة على ذلك لانه اعتبار ان من قال بامر الله واراها  
 وان افناء الشكر او شعرا سدا ان طلوع الشمس وغروبها كل يوم يقع  
 بذلك قال بانه للبدا والمعيد والنشئ والمفنى لعدم القائل بالفضل لا  
 هذا دليل اسلام القائل وانما باعتبار كون الافناء بامره واراها تدل على انه  
 مضمنا وان كون طلوع الشمس وغروبها بامره يدل على كونه منشا بمبدع  
 ورتبنا اقتربان حمل اسناد متبر على المجاز بقريته اذ الله ليس اولى  
 بالعكر كيف في الاول مقرر المجاز قبل اولى ويمكن دفعه باعتبار  
 حقيقة الطرفين او مجازيتهما بما يتوقف ان الاعتبار بهذا الاعتبار لا يتجاوز  
 الاثنين وهما ان يكون الطرفين حقيقيين وان يكونا مجازيين لان التميز  
 الاخيرين اعني ما يكون الطرفين مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار  
 حقيقة احد الطرفين ومجازية الاخرين القسم الاول ان ليسا باعتبار  
 احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما يشعر به كل اولى  
 بالبناء على الحق العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيته  
 بافراد الطرفين وبلغوا الواو والجواب ان توزيع التسمية بهذا الاعتبار  
 يعني ان لا يحفظ هذا الاعتبار في التسمية الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا

اقسامه

حقيقة



الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي  
 مجموع القسمين الآخرين لان الطرفين في مجموعهما حقيقيان او مجازيان ولا  
 عدم تحقق الاعتبار في كل منهما على ان الاقسام المذكورة هي ان يكون الطرفين  
 حقيقيين وان يكونا مجازيين وان يكونا مختلفين ولا شك في تحقق هذا التباين  
 في كل منهما ولا يقدح عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين ولا يبعد ان يحمل  
 قوله حقيقة الطرفين او مجازيتهما على معنى انضيا في مجموع الامر من  
 والمجازية الى الطرفين لا انضيا في كل واحد منهما على حدة فلو ان حق العباد  
 باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كذا المضاف اليه بمثابة الارض لفظي  
 كذا المضاف في بني وبنك وملك او فلا شارة الى انه لا يجمع الامر  
 في قسمه لان الملاحظة في التقسيم انصاف الطرفين بالحقيقة او المجازية لهما  
 على ما ذهب اليه المعطو اما على ما ذهب اليه المتكلمين من عدم اشتراط  
 كون المسند فعلا او في معناه فغير خلاف لانه يجوز ان يكون للسجدة وفي  
 بالحقيقة والمجاز اللغويين نداء لانها مقتران بالكل فيقتضي ان لا يوصف  
 الجملة بها ولو رد نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه كانه قد  
 ثوب الخصال اسماء ونطقة اشباح واجزاء الجملة مفردات يجمع ومنها بها

والنظر

وايضا ابراهيم الاستعانة بالثبوت التي هي مركب قطع في قسم الاستعانة  
 التي هي قسم من المجاز اللغوي ربنا يقتضي جواز وصف الجملة بذلك  
 قوله وكل مفرد مستعمل بالثبوت بالمفرد لما مر اننا انما لا نثبت وصف  
 المركب بالحقيقة والمجازية وبالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف  
 به الاخذ الاستعمال في مفهومها اي من جهة العقل بشرط ان قوله  
 عقلا يتميز والعقل وان لم يوضح فالعقل للاستعمال لكونها مملوكة لانه لكن  
 لا يمكن صلوح العقل فالعقل للاستعمال المتعدية بمعنى عند الشيء على الان  
 الواجب ان يكون التميز فاعلا اما النفس المفعول المذكور فخطاب زيد  
 نفسا واما المتعدية فتعبر استلام الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلا للاستلام  
 بالمعدية وهو ملأه لانه مال واما اللازمة نحو ونجرتنا الارض عيوننا  
 فان العيون منفردة لا بجمرة <sup>فيا</sup> فبما نحن فيه مثل استلام الاناء ماء وظنى  
 ان هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ قال ردا في شرح المفاتيح وانا اظن  
 كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالنظر الى ان كلامه اذ ليس الموقفا  
 الى اقدام وتصير بل الى قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا  
 لما يوهى من اعتراض الامام يعني ليس الموجود ههنا اقداما ونظرا



حتى يطلب له العمل وانما هو متوهم مقدّر والمحقق الموجود هو القديم  
والضرورة الى هذا لا يدعي انه وان ذكر الاقدام والتخصير لكن لم يقصد  
بهما الا الى اقدام وتصير موهين غير موجودين وليس الموجود الا القديم  
والضرورة واذا لم يوجد الاقدام والتخصير لم يطلب الفاعل ضرورة فلا  
يرد عليه ما نقله عنه في الحواشي من انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكرا  
كان هناك مجاز لغوي في المستند لا مجاز عقلي في الاستدلال لانك ان  
استفاد المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ فيه كما نقول الاقدام  
المعدوم او الموهوم مثلا واذا وضع استعمال اقدام في معناه مع  
لم يكن مجاز فيه نفسه قطعا ولا يناسر هذا اللفظ الاطلاق المستعمل في الاطلاق  
للموهوم على ما هو استعمال تخيلية عند الشك وان كان قطعاً لانه  
قياس مع الفارق لانه استعمال الاطلاق في معنى وهو شبيه بالافتقار  
المحتقد ولانه غير ما وضع له اللفظ الاطلاق جزوا بخلاف لفظ الاقدام لانه  
لم يستعمل الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر وجوده  
على سبيل التوهم دون التحقيق وانما ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم  
ولم يذكره القديم مع كونه موجودا لحقنا الفائدة هي المبالغة في الظنية

لا غير

مقصودا

نحو

الحق في القديم مع حيث نسب الاقدام اليه على وجه الغامضة وجعل قديما  
اذ لا شئ احكم في تحصيل القديم من القديم بل انه هو المحصل لا يقال  
القول للاقدام الموهوم والمقدم الموهوم واستاده اليه حقيقة فقد  
وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعمل حقيقيا اذا استاده اليه يكون لا  
يقال اعتبار الاقدام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم موهوم  
اعتباره غنية وهذا مبني على ان المراد دفع اليقال للاستاد  
المجازي عند المم انما هو استاد الصفة لا الضمير في راضية لانتبه  
الوصفية في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد بضمير راضية  
صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلان ذلك من ان يقوم في  
عيشة راض صاحبها ووجه الدفع ان ضمير راضية تلحق بالعيشة  
فالمراد بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان المراد بالعيشة  
فليز ان يكون المعنى هو في صاحب عيشة وبطلان ذلك لعلنا  
المن توحيه ان بناء على ان المراد بلفظ العيشة المذكور في قوله  
نفس العيشة او ضميرها بناء على اتحادها والاول اول وهذا بنا  
لان المجاز عند المم انما هو استاد الصفة لا الضمير المستكن فيه

اذا استاده اليه يكون حقيقيا



العايد الى التماس فيجب ان يراد بالضمير فلان لا يلفظ التماس والضمير  
 الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة لا تجري في  
 الآية وهو ظاهرا وانما صح التمثيل ببناء صام في الجملة بناء على ان المراد بالبناء  
 وضميره واحد فاذا اريد باحد هما معنى كان هو المراد بالآخر ايهما  
 عند القائلين بان اسماء الله توقيفية اشارة الى رد ما ذكرناه في الجزأ  
 عن هذا السؤال بان التوقف على التبع انما يلزم لو قال المشكك  
 بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بلاشئ  
 عند القائلين بان اسماء الله توقيفية كاعتباره فلو كان الامر على ما زعم  
 المشكك لم يكن لك والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات يتوجه  
 عليه انه اذا اريد بالمشبه به ادعاء لا حقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة  
 لانه انما يند حقيقة الى المشبه به الحقيقي لا الادعاء الذي لا يري انه لا  
 جعل للرجل الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل لم يكن اطلاق الاسد  
 حقيقة بل مجازا على الاصح فجعل الذئب بمنزلة العاقل الحقيقة ادعاء لا جعل  
 اسناد الانبا اليه حقيقة فان قلت اذا كان الرشح مكنية يكون الاتيان  
 غيبية والتمثيل عند المشكك لا يجب ان يكون لمعناها تحقيقا لا حساما <sup>مقلا</sup>

لاظهار

كاظفار المنة يتصد به المروحي يشبه بالاظفار وكذا ما يتصد  
 امروحي بالانبا واشك ان اسنده الى الرشح بطريق الحقيقة يقال قد  
 مرشح المشكك بان قريته للكسبية في الرشح وهو الانبات امر محقق  
 فهو مكنية بلا عمل فانه يتك كل منهما عن الآخر عند عدم الحاجة  
 سابقا وجوده لا يقدح في كونه للمادة عدم سابقا فله عدم لاحق  
 وقد عبر ههنا بما يدل على العدم اللاحق فان الحذف هو الاستقاط  
 فلا يبي شئ يجمع العدم التبعي بالاعتبار لا ندقيق الاصل هو العلم  
 على التبع وهو التبع ههنا واما التعبير بما يدل على اللاحق فلنكتفه <sup>قوله</sup>  
 فكانه ترك من اصله يشعربان التترك ليس على سبيل التحقيق كان  
 قوله فكانه اني به شحذ في يشعربان الحذف ليس على سبيل التحقيق <sup>معلوم</sup>  
 عندك ان علم الاتيان منحصرا في القسمين اعني التترك من الاصل و  
 الاستقاط بعد الاتيان فلا ان يكون احدهما غاية ما يمكن ان يتق  
 المراه من التترك عن اصله عدم الاتيان من الاصل بل احضر منه هو  
 عدم الاتيين به ذكر وعدم ملاحظته نية وقصد او لا شك ان ذلك  
 ليس على التحقيق وان كان عدم الاتيان من الاصل على التحقيق لكن انشا



في دلالة الترك على هذا المعنى وانما قال تخيل لان العدول محتمل  
 هو على سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون سابقا للمحل الاول  
 والانتقال عنه نائبا الى المحل الثاني وليس شئ منهما هيستحقا اما الدلالة  
 في اللفظ عند الذكر فلا تدل على استغناء الدلالة بدون العقل ولما الدلالة  
 في العقل عند الحذف فلان اللفظ المحذوف داخل في الدلالة البناء على  
 قد اشترى في العادة فهم الغامض من اللفاظ محتملة او محتملة وكانت انما افتر  
 في على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه اخرج الى البيان ولذلك بالغ  
 بحصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال  
 الكلام في الدلالة اللفظية وانما لا يتصور الا باللفظ ولما العقل  
 فشرطه الدلالة فلا ينسب اليه ولذلك اقتصر على الثاني وانما  
 بالفصل في وجع الاقتصار والظان ذكر الاحتراز آه قد يدفع بان  
 غاية الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره عبثا لكن لا يلزم  
 من ذلك ان يلزم في الصورة ان يقصد الاحتراز عن البحث بل  
 يجوز ان يقصد نشر التعيين من غير ان يحذر الاحتراز بالبيان  
 قال في شرح المفتاح لا يخفى ان يكون القصد بهذا المعنى الى ان الجزء

لا يصح

لا يصح الالة غير كونه الاحتراز عن الافادة فيه وان المتكلم قد يقصد  
 احدهما ولا يخطر الاخر به الا وما ذكره وجع الاعتذار من الامر فلا  
 يخفى ما فيها او اظهار تعظيم ادرج الاظهار وان كان الحاصل  
 من ذكر اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف بالظهور  
 لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لو حذف فاسم الدال  
 على التعظيم ينه من الكلام عند ذكره فيذكره يحصل اظهار التعظيم  
 ويجوز ان يكون اظهار التعظيم عندما اذا كان الجزاء الاعلى  
 التعظيم باشماله على باتصا المسند اليه بالفضائل فتدقير  
 القرينة ينه التعظيم المدلول عليه بانفسا الجزاء الى المسند اليه المفعول  
 من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم تحقيقا ونقل  
 آه اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقديم اللفظي فسماعه في  
 نحو ضرب زيد غلامه وتقدم يري نحو ضرب غلامه زيد فان  
 زيد وان كان متأخر اللفظ لكنه مقدم ترتيبا لان مرتبة الفعل  
 قبل مرتبة المفعول والتقديم المعنوي فسماعه ان يكون قبل  
 الضمير لفظي تخمين المتبع بان يكون جزو مدلول اللفظ نحو قوله



احد لوا هو اقرب للتقوي لك الفعل يتقن المصدر وهو جزم <sup>في</sup>   
 ان يكون المرجح مفهوماً التزاماً من سياق الكلام قبل الضمير عن قوله <sup>في</sup>   
 ولا يويه لان الكلام سوف لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر   
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداة به بقوله او فريده حال والتعليم   
 الحكمي ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه <sup>لك</sup>   
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متقدماً   
 حكماً بوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم المتبعض بعبارة نحو ربه رجلاً <sup>منه</sup>   
 ضمير الشأن والقصد وانما انكسب مخالفة الوضع في هذا الضمير <sup>تتبعها</sup>   
 لشان المرجح وتلبيها في النفس بكثرة شي مبهمة ولا حتى يتشوق <sup>وتشوق</sup>   
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى   
 التقليل حكماً انك اذا فصلت الابهام للتخفيف فتقللت المرجح في نفسك   
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المبهمة ثم يذكر المرجح فهذا المتقلل   
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل المتقدم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول <sup>الاولى</sup>   
 غرضه وضرب زيد اعلى مذهب الصريين بان يبق التقليل الحكمي   
 يكون هناك شيء يقتضي بعده المرجح تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم <sup>في</sup>

فتقلت

صورة

صورة التنازع انما يضر الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص <sup>في</sup>   
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقاً على <sup>تعلق</sup>   
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون   
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصده وضعه واحداً معيناً <sup>لشيء</sup>   
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو   
 والعرف باللام والمضام الى احدها يصل لكل معين قصده المستعمل   
 بل اراد وما وضع يستعمل واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد <sup>مقصوداً</sup>   
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في <sup>شيء</sup>   
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر   
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ   
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكاملاً او مخاطباً او مخاطباً <sup>مستلزم</sup>   
 مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال <sup>في</sup>   
 قول الشكاك وحق الخطاط ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين <sup>فقد</sup>   
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في العبارة هذه <sup>فقد</sup>   
 كانه ترك الخطاط مع كذا المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين   
 فللناسيب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكاك في محمل وجهه لا يتوجه <sup>عليه</sup>   
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاط وكلامه <sup>لا</sup>   
 لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك <sup>المتروك</sup>   
 الى غير المعين والخطاط تمت الكتاب <sup>الى</sup>

فقد

اليه



احدلوا هو اقرب للتقوي لك الفعل يتقن المصدر وهو جزم <sup>في</sup>   
 ان يكون المرجح مفهوماً التزاماً من سياق الكلام قبل الضمير عن قوله <sup>في</sup>   
 ولا يويه لان الكلام سوف لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر   
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداة به بقوله او فريده حال والتعليم   
 الحكمي ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه <sup>لك</sup>   
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متقدماً   
 حكماً بوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم المتبني بعبارة نحو ربه رجلاً <sup>منه</sup>   
 ضمير الشأن والقصد وانما انكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير <sup>تتبعها</sup>   
 لشان المرجح وتلبيها في النفس بكثرة شي مبهمة ولا حتى يتشوق <sup>وتشوق</sup>   
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى   
 التقلد حكمه انك اذا قصصك الابهام للتخمين فتعقل المرجح في نفسك   
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المبهمة ثم يذكر المرجح فهذا المتقبل   
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل المتقدم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول <sup>الاولى</sup>   
 غرضه وضرب زيد اعلى مذهب الصريين بان يبق التقلد الحكمي   
 يكون هناك شيء يقتضي بعده المرجح تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم <sup>في</sup>

فتعقل

صورة

صورة التنازع انما يضر الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص <sup>في</sup>   
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقاً على <sup>تعلق</sup>   
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون   
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصده وضعه واحداً معيناً <sup>لشيء</sup>   
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو   
 والعرف باللام والمضام الى احدها يصل لكل معين قصده المستعمل   
 بل اراد وما وضع يستعمل واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد <sup>مقصوداً</sup>   
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما قلنا وما وضع لاستعماله <sup>شيء</sup>   
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر   
 والمضمر واخوانه وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ   
 الواضع في وضعه للمعينة امر عام لكونه متكاملاً او مخاطباً او مخاطبة <sup>مستلزم</sup>   
 مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال <sup>في</sup>   
 قول الشكاك وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين <sup>فقد</sup>   
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في العبارة هي عبارة   
 كلامه ترك الخطا المعين مع لك المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين   
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكاك في محمل وجهه لا يتوجه <sup>عليه</sup>   
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه <sup>لا</sup>   
 لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك <sup>المتروك</sup>   
 الى غير المعين والخطاب تمت الكتاب <sup>في</sup>

فقد

اليه



احدلوا هو اقرب للتقوي لك الفعل يتقن المصدر وهو جزم <sup>في</sup>   
 ان يكون المرجح مفهوماً التزاماً من سياق الكلام قبل الضمير عن قوله <sup>في</sup>   
 ولا يويه لان الكلام سوف لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر   
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداة به بقوله او فريه حال والتقدير   
 الحكمي ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه <sup>لك</sup>   
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متقدماً   
 حكماً بوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم المتبعض بعبارة نحو ربه جلالة <sup>منه</sup>   
 ضمير الشأن والقصد وانما انكسب مخالفة الوضع في هذا الضمير <sup>تتبعها</sup>   
 لشان المرجح وتلبيها في النفس بكثرة شي مبهمة ولا حتى يتشوق <sup>وتشوق</sup>   
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى   
 التقلد حكمه انك اذا قصصك الابهام للتخمين فتعقل المرجح في نفسك   
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المبهمة ثم يذكر المرجح فهذا المتقبل   
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل المتقدم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول   
 غرضه وضرب زيد اعلى مذهب الصريين بان يبق التقلد الحكمي   
 يكون هناك شيء يقتضي بعده المرجح تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم <sup>في</sup>

فتعقل

صورة

صورة التنازع انما يضر الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص <sup>في</sup>   
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقاً على <sup>تعلق</sup>   
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون   
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصده وضعه واحداً معيناً <sup>لشيء</sup>   
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو   
 والعرف باللام والمضام الى احدها يصل لكل معين قصده المستعمل   
 بل اراد وما وضع يستعمل واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد <sup>مقصوداً</sup>   
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في   
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر   
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ   
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكاملاً او مخاطباً او مخاطباً <sup>مستلزم</sup>   
 مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال <sup>في</sup>   
 قول الشكاك وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين   
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في العبارة ههنا <sup>فائدة</sup>   
 كلامه ترك الخطا المعين مع لك المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين   
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكاك في محمل وجهه لا يتوجه <sup>عليه</sup>   
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه <sup>لانه</sup>   
 لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك <sup>المتروك</sup>   
 الى غير المعين والخطاب تمت الكتاب <sup>في</sup>

اليه



احدلوا هو اقرب للتقوي لك الفعل يتقن المصدر وهو جزم <sup>في</sup>   
 ان يكون المرجح مفهوماً التزاماً من سياق الكلام قبل الضمير عن قوله <sup>في</sup>   
 ولا يويه لان الكلام سوف لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر   
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداة به بقوله او فريه حال والتعليم   
 الحكمي ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه <sup>لك</sup>   
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متقدماً   
 حكماً بوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم المتبني بعبارة نحو ربه رجلاً <sup>منه</sup>   
 ضمير الشأن والقصد وانما انكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير <sup>تتبعها</sup>   
 لشان المرجح وتلبيها في النفس بكثرة شي مبهمة ولا حتى يتشوق <sup>وتشوق</sup>   
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى   
 التقلد حكمه انك اذا قصصك الابهام للتخمين فتعقل المرجح في نفسك   
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المبهمة ثم يذكر المرجح فهذا المتقلد   
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل المتقدم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول   
 غرضه وضرب زيد اعلى مذهب الصريين بان يبق التقلد الحكمي   
 يكون هناك شيء يقتضي بعده المرجح تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم <sup>في</sup>

فتعقل

صورة

صورة التنازع انما يضر الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص <sup>في</sup>   
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقاً على <sup>تعلق</sup>   
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون   
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصده وضعه واحداً معيناً <sup>لشيء</sup>   
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو   
 والعرف باللام والمضام الى احدها يصل لكل معين قصده المستعمل   
 بل اراد وما وضع يستعمل واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد <sup>مقصوداً</sup>   
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما قلنا وما وضع لاستعماله في   
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر   
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ   
 الواضع في وضعه للمعينة امر عام لكونه متكاملاً او مخاطباً او مخاطبة <sup>مستلزم</sup>   
 مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال <sup>في</sup>   
 قول الشكاك وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين   
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في العبارة هي عبارة <sup>فائدة</sup>   
 كانه ترك الخطا المعين مع لك المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين   
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكاك في محمل وجهه لا يتوجه <sup>عليه</sup>   
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه <sup>لا</sup>   
 لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك <sup>المعنى</sup>   
 الى غير المعين والخطاب تمت الكتاب <sup>في</sup>

اليه



احدلوا هو اقرب للتقوي لك الفعل يتقن المصدر وهو جزم <sup>في</sup>   
 ان يكون المرجح مفهوماً التزاماً من سياق الكلام قبل الضمير عن قوله <sup>في</sup>   
 ولا يويه لان الكلام سوف لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر   
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداه به بقوله او فريه حال والتعليم   
 الحكمي ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه <sup>لك</sup>   
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متقدماً   
 حكماً بوضع الضمير وذلك كالضمير المبهم المتبعض بما جعله مخوذة رجلاً <sup>منه</sup>   
 ضمير الشأن والقصد وانما انكسب مخالفة الوضع في هذا الضمير <sup>تتبعها</sup>   
 لشان المرجح وتلبيها في النفس بكراً شئ منهم ولا حتى يتشوق <sup>وتشوق</sup>   
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى   
 التقلد حكمه انك اذا قصصك الابهام للتخمين فتعقل المرجح في نفسك   
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المبهم ثم يذكر المرجح فهذا المتقبل   
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل المتقدم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول <sup>الاولى</sup>   
 غرضه وضرب زيد اعلى مذهب الصريين بان يبق التقلد الحكمي   
 يكون هناك شئ يقتضي بعده المرجح تعقلاً فيجعله في حكم المتقدم <sup>في</sup>

فتعقل

صورة

صورة التنازع انما يضر الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص <sup>في</sup>   
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقاً على <sup>تعلق</sup>   
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون   
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصده وضعه واحداً معيناً <sup>لشيء</sup>   
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو   
 والعرف باللام والمضام الى احدها يصل لكل معين قصده المستعمل   
 بل اراد وما وضع يستعمل واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد <sup>مقصوداً</sup>   
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما قلنا وما وضع لاستعماله <sup>شيء</sup>   
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر   
 والمضمر واخوانه وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ   
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكاملاً او مخاطباً او مخاطباً <sup>مستلزم</sup>   
 مثلاً وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال <sup>في</sup>   
 قول الشكاك وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين <sup>فقد</sup>   
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في العبارة هي عبارة   
 كلامه ترك الخطا المعين مع لك المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين   
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكاك في محمل وجهه لا يتوجه <sup>عليه</sup>   
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه <sup>لا</sup>   
 لا يحتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك <sup>المتروك</sup>   
 الى غير المعين والخطاب تمت الكتاب <sup>في</sup>

فقد

اليه



احد لوجه هو اقرب للتقوي لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزاء الثاني  
 ان يكون المرجح منه هو التزام من سياق الكلام قبل الضمير بقوله  
 ولا يويه لان الكلام مسوق لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر  
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداه به بقوله او فريده حال والتقديم  
 المسمى ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الى  
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متنا  
 حكما بوضع الضمير وذلك كالضمير المهم المتبعا بعبارة نحو ربه جلالة  
 ضمير الشأن والقصد وانما ارتكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير لثما  
 لشان المرجح وتكلمنا في التنبيه كشيء مهم ولا يقتضي تنبيه  
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى  
 التقديم حكما انك اذا فصلت الابهام للتقديم فتعقل المرجح في ذلك  
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المهم ثم يذكر المرجح فهذا المتعقل  
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقديم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول  
 مخصوصة وضربت زيدا على مذهب الجريين بان يبق التقدم الحكمي  
 يكون هناك شيء يقتضي بعلم المرجح تعقلا فيجعله في حكم المتقدم

فعلقت

صورة

صورة الثاني انما يضمن الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص  
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضى لك تعقله المذكور سابقا على الاضمار  
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون  
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا ولا  
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو  
 والعرف باللام والمضام الى احدهما يصلح لكل معين فصلة المستعمل  
 بل اراد وما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصدا  
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في  
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم من الظاهر  
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ  
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكلما او مخاطبا او غائبا او  
 مثلا وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال  
 قول الشكلا وحق الخطا ان يكون مع معين حق العيان ان يكون معين  
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في حق العيان هذه العارة  
 كلامه ترك الخطا المعين مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون معين  
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكلا في محتمل وجهه لا يتوجه عليه  
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لابل الخطاب وكلامه لا  
 لا محتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك والخطاط يترك المعين  
 الى غير المعين والخطاط يترك الكتاب

تعقل

فود

اليه



احد لوجه هو اقرب للتقوي لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزاء الثاني  
 ان يكون المرجح منه هو التزام من سياق الكلام قبل الضمير بقوله  
 ولا يويه لان الكلام مسوق لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر  
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداه به بقوله او فريده حال والتقديم  
 المسمى ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الى  
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متنا  
 حكما بوضع الضمير وذلك كالضمير المهم المتبعا بعبارة نحو ربه رجلا  
 ضمير الشأن والقصد وانما ارتكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير  
 لشان المرجح وتكلمنا في التنبيه كشيء مهم ولا يقتضي تنبيه  
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى  
 التقديم حكما انك اذا فصلت الابهام للتقديم فتعقل المرجح في ذلك  
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المهم ثم يذكر المرجح فهذا المتعقل  
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقديم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول  
 مخصوصة وضربت زيدا على مذهب الجريين بان يبق التقدم الحكمي  
 يكون هناك شيء يقتضي بعلم المرجح تعقلا فيجعله في حكم المتقدم

فتعقل

صورة

صورة الثاني انما يضمن الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص  
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضى لك تعقلا المذكور سابقا على الاضمار  
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون  
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا ولا  
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو  
 والعرف باللام والمضام الى احدهما يصلح لكل معين فصلة المستعمل  
 بل اراد ما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصدا  
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في  
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم من الظاهر  
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ  
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكلما او مخاطبا او غائبا او  
 مثلا وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال  
 قول الشكلا وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين  
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في حق العبارة هل على  
 كلامه ترك الخطا المعين مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين  
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكلا في محمل وجهه لا يتوجه عليه  
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه لا  
 لا محمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك والخطاب بترك المعين  
 الى غير المعين والخطاب بترك المتروك

تعقل

فود

اليه



احد لوجه هو اقرب للتقوي لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزاء الثاني  
 ان يكون المرجح منه هو التزام من سياق الكلام قبل الضمير بقوله  
 ولا يويه لان الكلام مسوق لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر  
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداه به بقوله او فريده حال والتقديم  
 المسمى ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الى  
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متنا  
 حكما بوضع الضمير وذلك كالضمير المهم المتبعا بعبارة نحو ربه جلالة  
 ضمير الشأن والقصد وانما ارتكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير لثما  
 لشان المرجح وتكلمنا في التنبيه كشيء مهم ولا يقتضي تنبيه  
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى  
 التقديم حكما انك اذا فصلت الابهام للتقديم فتعقل المرجح في ذلك  
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المهم ثم يذكر المرجح فهذا المتعقل  
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقديم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول  
 مخصوصة وضربت زيدا على مذهب الجريين بان يبق التقدم الحكمي  
 يكون هناك شيء يقتضي بعلم المرجح تعقلا فيجعله في حكم المتقدم

فتعقل

صورة

صورة الثاني انما يضمن الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص  
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضح لك تعقله المذكور سابقا على الاضمار  
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون  
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا ولا  
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو  
 والعرف باللام والمضمار الى احدهما يصلح لكل معين فصلة المستعمل  
 بل اراد ما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا  
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرهما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في  
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم من الظاهر  
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ  
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكلما او مخاطبا او غائبا او  
 مثلا وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال  
 قول الشكلا وحق الخطا ان يكون مع معين حق العبارة ان يكون المعين  
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في حق العبارة هل على  
 كلامه ترك الخطا المعين مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين  
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكلا في محتمل وجهه لا يتوجه عليه  
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه لا  
 لا محتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك والخطاب بترك المعين  
 الى غير المعين والخطاب بترك المتروك

تعقل

فود

اليه



احد لوجه هو اقرب للتقوي لان الفعل يتضمن المصدر وهو جزاء الثاني  
 ان يكون المرجح منه هو التزام من سياق الكلام قبل الضمير بقوله  
 ولا يويه لان الكلام مسوق لبيان المبررات فيلزم ان يكون هناك مبرر  
 فيرجع الضمير اليه وهو الذي اداه به بقوله او فريده حال والتقديم  
 المسمى ان يكون المرجح مؤخر ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه الى  
 الضمير بالمختار ان وصفه ان يعود الى متقدم فهذا المرجح يكون متنا  
 حكما بوضع الضمير وذلك كالضمير المهم المتبعا بعبارة نحو ربه رجلا  
 ضمير الشأن والقصد وانما ارتكبت مخالفة الوضع في هذا الضمير  
 لشان المرجح وتكلمنا في التنبيه كشيء مهم ولا يقتضي تنبيه  
 السامع الى العثور عليه ثم يذكر المرجح قال ابن الحاجب ومعنى  
 التقديم حكما انك اذا فصلت الابهام للتقديم فتعقلت المرجح في ذلك  
 ولم يصرح به ليحصل التعظيم بتقدم المهم ثم يذكر المرجح فهذا المتعقل  
 حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقديم الحكمي اغم من ذلك حتى يتناول  
 مخصوصة وضربت زيدا على مذهب الجريين بان يبق التقدم الحكمي  
 يكون هناك شيء يقتضي بعلم المرجح تعقلا فيجعله في حكم المتقدم

فتعقلت

صورة

صورة الثاني انما يضمن الفاعل في الاول بعد ملاحظة تخصيص  
 بالاعمال في المعول المذكور فافتضى لك تعقلا المذكور سابقا على الاضمار  
 لان الوضع العارف على ان يستعمل المعين قال الزمخشري يريد وان يكون  
 المعرفة ما وضع بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا ولا  
 لم يدخل في حد المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة والموصو  
 والعرف باللام والمضام الى احدهما يصلح لكل معين فصلة المستعمل  
 بل اراد وما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصدا  
 الواضع كما في الاعلام او لا كما في غير ما فلو قالوا ما وضع لاستعماله في  
 معين كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم من الظاهر  
 والمضمر واخواته وضعت لكل معين وضعا بالمختار ان ملحوظ  
 الواضع في وضعه للمعينة اعمام لكونه متكلما او مخاطبا او مخاطبا  
 مثلا وقد حقق ذلك في موضعه وقد يترك الخطاط مع معين قال  
 قول الشكلا وحق الخطا ان يكون مع معين حق العيان ان يكون المعين  
 يقال مخاطبه وهذا الخطاب له لا مخاطب معه في حق العيان هذه العارة  
 كلامه ترك الخطا المعين مع ان المذكور هنا في كلام المتن ان يكون المعين  
 فللناسب ان يرجع الضمير اليه ثم كلام الشكلا في محتمل وجهه لا يتوجه عليه  
 ما ذكره وهو ان تعلق قوله مع معين سيكون لا بالخطاب وكلامه لا  
 لا محتمل ذلك هذا والاولى ان يقال المتروك بالمتروك والخطاب بترك المعين  
 الى غير المعين والخطاب بترك المتروك

تعقلا

فود

اليه